

تقرير الأمم المتحدة عن النتائج القطرية المملكة العربية السعودية 2024



الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية
.....





جدول المحتويات

2	الاختصارات
4	مقدمة
5	الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية
7	شركاء الأمم المتحدة الرئيسيون في المملكة العربية السعودية
9	الفصل الأول: نبذة عامة عن التطورات الوطنية في المملكة العربية السعودية
13	الفصل الثاني: نظرة عامة على النتائج
20	2.2 أولويات ونتائج إطار التعاون
21	• مجال الأولوية الاستراتيجية الأول
27	• مجال الأولوية الاستراتيجية الثاني
31	• مجال الأولوية الاستراتيجية الثالث
39	• مجال الأولوية الاستراتيجية الرابع
46	2.3 دعم الشراكات وتمويل أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة
48	2.4 نتائج عمل الأمم المتحدة لتعزيز التعاون وتحقيق نتائج أفضل
49	2.5 نظرة عامة على الشؤون المالية
51	الفصل الثالث: تطلعات عام 2025
52	الملاحق
53	الملحق 1: نظرة عامة على النتائج والمخرجات





الاختصارات



MEWA وزارة البيئة والمياه والزراعة	AMR مقاومة مضادات الميكروبات
MOH وزارة الصحة	COP16 الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
MHRSD وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	CSO منظمة المجتمع المدني
MOI وزارة الداخلية	CST هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
NAUSS جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	ESCWA لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
NCM المركز الوطني للأرصاد	FAC مجلس شؤون الأسرة
NCVC المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر	GASTAT الهيئة العامة للإحصاء
NCW المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية	GCC مجلس التعاون لدول الخليج العربية
NCCHT لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص	JWP خطة العمل المشتركة
NUP السياسة الحضرية الوطنية	ICT تقنية المعلومات والاتصالات
RF إطار النتائج	ILO منظمة العمل الدولية
SDGs أهداف التنمية المستدامة	LNOB مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب»
SHRC هيئة حقوق الإنسان السعودية	MEP وزارة الاقتصاد والتخطيط





UNDS

الأمم المتحدة الإنمائية

UNSDCF

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

VLR

المراجعة المحلية الطوعية

WHO

منظمة الصحة العالمية

SFDA

الهيئة العامة للغذاء والدواء

SRAD

التنمية الزراعية الريفية المستدامة

STEM

العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات

Tip

الإتجار بالأشخاص

UNCT

فريق الأمم المتحدة القطري

UNCTAD

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNDP

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNEP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

UNESCO

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

UNICEF

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

UN-Habitat

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UNGC

الميثاق العالمي للأمم المتحدة

UNDIS

استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة





هذا التقرير الضوء على الإنجازات العظيمة التي حققتها المملكة في مجالات إصلاح التعليم وتمكين المرأة وحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي، مما يعكس التزامها بتحقيق تنمية مستدامة وعادلة.

ومع دخول عام 2025، تُواصل الأمم المتحدة التزامها بتعزيز الشراكات وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة والاستفادة من الحلول المُبتكرة لدفع عجلة التنمية المُستدامة في المملكة، وستُركز الأمم المتحدة جهودها خلال عام 2025 على تعزيز سياسات حماية الطفل وتوسيع نطاق مشروعات الزراعة المستدامة والتكيف مع التغيرات المناخية في إطار مبادرة السعودية الخضراء، وستواصل تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل مع التركيز بشكل خاص على زيادة مشاركة المرأة في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات والصناعات الرقمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات العالمية الملحة، مثل التغير المناخي والهجرة وحقوق الإنسان. وتُسلط إنجازات 2024 الضوء على الإمكانيات التحويلية للشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة في مواجهة التحديات التنموية المُعقدة، وتتمسك الأمم المتحدة والمملكة بالتزامهما المُشترك بدفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار والتعاون الدولي خلال السنوات القادمة من خلال تعزيز التعاون عبر مختلف القطاعات وتشجيع وضع السياسات القائمة على البيانات وضمان الشمولية.

من قبل المنسق المقيم، السيد محمد الزركاني
الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية

مقدمة

تواصل المملكة العربية السعودية («المملكة»)، بدعم من الأمم المتحدة، تحقيق إنجازاتٍ عظيمةٍ في دفع عجلة التنمية المُستدامة وتعزيز النمو الشامل ودعم القدرات المؤسسية عبر مختلف القطاعات، وقد واصلت الشراكة بين المملكة والأمم المتحدة خلال عام 2024 تحت مظلة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2022-2026) مسيرتها نحو الوفاء بعهودها تجاه البشرية والكوكب والازدهار والسيلم والشراكات، سعيًا لتحقيق مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب». ويُسلط هذا التقرير الضوء على الإنجازات التي تحققت في إطار هذا التعاون ويسرد النتائج الإجمالية على مستوى المنظومة التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

انطلاقًا من رؤية 2030 وأهداف التنمية المُستدامة، تعاونت الأمم المتحدة في المملكة مع المؤسسات الوطنية لإحداث تغييراتٍ مؤثرةٍ على مستوى عددٍ من المجالات الحيوية، مثل الحماية الاجتماعية والاستدامة البيئية والحوكمة والتنوع الاقتصادي، وتُجسد هذه الجهود التزام المملكة بالعمل التعاوني والتعاون العالمي واتخاذ القرارات القائمة على البيانات في مواجهة التحديات الوطنية والإقليمية والعالمية.

والجدير بالذكر أن المملكة تُؤدي دورًا محوريًا في صياغة أجندات التنمية العالمية نظرًا لدورها الريادي في العمل المناخي وتوطيد السلام والتحول الاجتماعي الاقتصادي، وتسعى المملكة إلى توطيد دورها الريادي العالمي في مجال البيئة بعد نجاحها في استضافة اليوم العالمي للبيئة والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - المؤتمر السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي يُعقد كل عامين في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض. وتُسلط هذه الأحداث الضوء على التزام المملكة بالتكيف مع التغيرات المناخية وإدارة الأراضي المُستدامة والحفاظ على التنوع الحيوي، مع إطلاق المبادرات المُهممة، ومنها مبادرة التكيف مع التغيرات المناخية العالمية والمُضي قدمًا في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون.

لقد أدت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في دفع عجلة التقدم عبر مجالات إدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والاستدامة الحضرية وتمكين الفئات المُهمشة، ومنها الشباب والنساء في المناطق الريفية، ويسلط

الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية

الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة.

علاوة على ذلك، يُشارك كل من: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة ومنظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) والاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، في أنشطة التنسيق التي يُنفذها فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات ذات الصلة بعمل كل منهم في المملكة.

تحرص حكومة المملكة أيضًا على التعاون النشط مع الجهات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في بعض القضايا أو مجالات التعاون التي لا تتعلق مباشرة بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2026-2022.

تتعاون الأمم المتحدة مع المملكة منذ عام 1948، ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة المُنسق المُقيم، من الجهات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل داخل المملكة أو بالتعاون معها، ويضم هذا الفريق القطري (27) عضوًا، من بينهم (18) عضو مُوقع على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2026-2022.

وفيما يلي الثمانية عشر عضو الموقعين على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج متطوعي





*Empowered lives.
Resilient nations.*



International
Labour
Organization





شركاء الأمم المتحدة الرئيسيون في المملكة العربية السعودية

وسعت الأمم المتحدة نطاق تعاونها مع المملكة خلال عام 2024، مستفيدةً من الشراكات عبر مختلف القطاعات لدفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز القدرات المؤسسية ودعم تحقيق الرؤية السعودية 2030، وقدمت وكالات الأمم المتحدة الخبرات الفنية والإرشاد السياسي والدعم البرامجي عبر مجموعة كبيرة من القطاعات من خلال المبادرات المُستهدفة لضمان إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، وكان لهذه الجهود التعاونية دور أساسي في تعزيز المرونة النظامية وتيسير تبادل المعارف وتحفيز الابتكارات السياسية التي تعزز التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية والتنوع الاقتصادي، وفيما يلي قائمة تضم أبرز المؤسسات الشريكة:

- مؤسسة عبد الله بن عبد اللطيف الفوزان
- هيئة تطوير الأحساء
- جمعية النهضة
- هيئة تطوير المدينة المنورة
- المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة
- الهيئة الملكية لمحافظة العلا
- أمانة منطقة القصيم
- المرصد الحضري بمنطقة القصيم
- جمعية المودة
- مركز العون بجدة
- برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)
- مكتب النائب العام
- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة
- أكوا باور
- جمعية بلد الخير للأعمال الخيرية
- المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها | أتلانتا
- هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
- منظمة التعاون الرقمي
- جمعية التنمية البيئية | فسيل
- المركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة | استدامة
- مجلس شؤون الأسرة
- فنتك السعودية
- الهيئة العامة للإحصاء
- منطقة جازان
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قطاع الصحة
- برنامج تنمية القدرات البشرية
- مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)
- جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست)
- مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري
- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (كاكست)
- مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
- اللجنة الوزارية للسلامة المرورية
- وزارة الثقافة
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارة التعليم
- وزارة البيئة والمياه والزراعة
- وزارة المالية
- وزارة الخارجية
- وزارة الصحة
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة البلديات والإسكان
- وزارة النقل والخدمات اللوجستية
- مؤسسة محمد بن سلمان (مسك)
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
- المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي
- المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر



- المركز السعودي للأرصاء
- المركز الوطني لإدارة النفايات
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)
- المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
- البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن
- لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص
- بنك التنمية الاجتماعية
- اللجنة الوطنية للجان العمالية
- الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية
- اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات
- المجلس الصحي السعودي
- البرنامج الوطني للأمان الأسري
- هيئة حقوق الإنسان السعودية
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
- المؤسسة العامة للري
- منطقة الحدود الشمالية
- الأكاديمية السعودية للوجستية
- نوكيا، المملكة العربية السعودية
- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)
- منظمة التعاون الإسلامي
- المركز السعودي لسلامة المرضى
- جامعة الأمير محمد بن فهد
- هيئة الصحة العامة
- جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
- الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
- جامعة الأمير سلطان
- شركة الاتصالات السعودية
- هيئة الصحة العامة
- جمعية مجتمع الشباب
- مركز برنامج جودة الحياة
- برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف)، وزارة
- الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة
- الهيئة الملكية لمحافظة العلا
- البيئة والمياه والزراعة
- الهيئة الملكية لمدينة الرياض
- معسكر وارفة
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع
- جمعية المرأة والطاقة
- المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية

والالتزامات الدولية في إطار خطة 2030. وقد كانت الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي استضافتها المملكة علامة فارقة في مسيرة هذه الجهود، حيث سلب هذا الحدث الضوء على ريادة المملكة في مكافحة التصحر وتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي، وتعاونت الجهات المعنية المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة مع الجهات السعودية لدعم المفاوضات وتبادل الرؤى الفنية وتقديم التوصيات السياسية.

أولت المملكة اهتمامًا عظيمًا للاستدامة البيئية خلال عام 2024، مُرسخةً بذلك مكانتها الريادية على الصعيد الإقليمي والعالمي في مجالات التكيف مع التغيرات المناخية والحفاظ على التنوع الحيوي وإدارة الموارد المسؤولة، وقد ساندت الأمم المتحدة جهود المملكة في تعزيز هذه الأولويات من خلال تزويدها بالخبرات الفنية المتخصصة وتيسير الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات البيئية الطموح، وتعاونت وكالات الأمم المتحدة مع نظيراتها الوطنية لتعزيز سياسات التكيف مع التغيرات المناخية وتبني ممارسات إدارة الأراضي المستدامة ووضع أطر الطاقة المتجددة لضمان توافق مبادرات المملكة مع أفضل الممارسات العالمية



01

نبذة عامة عن
التطورات الوطنية
في المملكة العربية السعودية

نبذة عامة عن التطورات الوطنية في المملكة العربية السعودية

الذي بلغ (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو متوقع في بيان الميزانية لعام 2024 الصادر عن وزارة المالية، استغلت المملكة آليات تمويل مبتكرة، من بينها إصدار سندات خضراء بقيمة (6) مليار دولار أمريكي وصكوك بقيمة (3.5) مليار دولار أمريكي، لتمويل مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة مما يؤكد دور المملكة الريادي في التنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تجاوزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (30) مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، مع التركيز على توجيه الموارد في المقام الأول نحو تطوير الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية المتطورة، وبذلك تعزز هذه الإنجازات مكانة المملكة الاستراتيجية بوصفها مركز عالمي للابتكار والاستدامة.

الإصلاحات القانونية والسياسية

نفذت المملكة مجموعةً من الإصلاحات المتتالية في أنظمة العمل وتمكين المرأة والشمولية خلال عام 2024، مؤكدةً بذلك التزامها ببناء مجتمع عادل ومنصف، فعلى سبيل المثال، طرحت المملكة تدابير لتمديد إجازة الأمومة وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال في مكان العمل للتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. علاوة على ذلك، ساهمت مبادرة «قوى» لإصلاح سوق العمل في تنظيم عقود العمل لضمان الشفافية وإنفاذ حقوق العمال، وساهمت مبادرات أخرى في تعزيز تمكين المرأة من خلال زيادة تمثيلها في الأدوار القيادية وتحديد حصص جديدة تلزم تخصيص (20%) من مقاعد مجالس الإدارة في مؤسسات القطاع العام للنساء. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (35.4%)، مُحققَةً زيادة ملحوظة مقارنةً بنسبة (29.8%) في عام 2023، ويُعزى ذلك إلى المبادرات المستهدفة التي تدعم قيادة الأعمال وتيسير الوصول إلى الموارد. والجدير

واصلت المملكة مسيرتها نحو التحول السياسي والاجتماعي والحضري والبيئي خلال عام 2024، مُعززةً بذلك مكانتها كقوة عالمية مؤثرة، وقد أثبتت الإصلاحات التي نفذتها المملكة في إطار رؤية 2030 التزامها الراسخ بالتنمية المستدامة والريادة الإقليمية والتعاون الدولي. سيتناول هذا الفصل التطورات متعددة الأوجه التي رسمت ملامح المبادرات الاستراتيجية السعودية والتقدم التنموي الكبير المُتحقق في إطارها.

التطورات الاقتصادية والهيكلية



برهن الاقتصاد السعودي على مرونته الملحوظة خلال عام 2024 والتي ساعدته في التخفيف من حدة التحديات الاقتصادية من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية وسياسات منسقة بعناية، وتُفيد بيانات الهيئة العامة للإحصاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بمعدل (2.8%) على أساس سنوي خلال الربع الثالث مدفوعًا بتوسع كبير بنسبة (4.2%) في القطاعات غير النفطية، مثل التصنيع المُتقدم وبيع التجزئة والبناء المستدام. وقد شهد الاستثمار الحكومي في قطاع التعليم ارتفاعًا بنسبة (1.7%) مع التركيز خصيصًا على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد وتحديث المناهج الدراسية وتعزيز برامج التدريب المهني لضمان توافرها مع متطلبات سوق العمل. وعلى الصعيد الآخر، شهدت الاستثمارات في البنية التحتية زيادة بنسبة (1.4%) وأعطت الأولوية لمشروعات النقل واسعة النطاق ومشروعات تطوير المدن الذكية ومبادرات الاتصال الرقمي، مما يعزز بدوره المنهجية الشاملة للمملكة في تنويع الاقتصاد الذي يُمثل ركيزة أساسية في رؤية 2030.

لطالما كانت الإدارة المالية ركيزةً أساسيةً في السياسة الاقتصادية لعام 2024، وعلى الرغم من عجز الميزانية

إنجازات التحضر والتحديات المستمرة



في ظل التحول الحضري المتسارع الذي تشهده المملكة، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير بنى تحتية قادرة على الصمود وإيجاد حلول تنقل فعالة وتوفير إسكان ميسور التكلفة، وتبني إدارة مستدامة للموارد. أدى التوسع العمراني المتزايد إلى ضغوط هائلة على شبكات النقل والخدمات العامة والاستدامة البيئية، مما يتطلب تبني استراتيجيات تخطيط حضري مبتكرة. تزيد التحديات المناخية، كارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، من تعقيد عملية التنمية الحضرية، مما يستدعي حلولاً متكاملة توازن بين تعزيز القدرة على الصمود البيئي وتحسين جودة الحياة. وفي الوقت ذاته، ومع تحول المدن السعودية إلى مراكز عالمية، يظل تحقيق التنوع الاقتصادي، مع الحفاظ على الهوية الثقافية وضمن العدالة الاجتماعية، هدفًا استراتيجيًا ذا أولوية قصوى.

استجابةً لهذه التحديات، تبنت المملكة سياسات حضرية استشرافية، معتمدة على أحدث التقنيات ومطبقةً منهجية اتخاذ القرار القائمة على البيانات، بهدف تطوير مدن ذكية ومستدامة وعادلة. تسعى المملكة إلى تعزيز الكفاءة الحضرية وتقليل الازدحام وتقليل الآثار البيئية من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية وشبكات النقل الذكية. يتجلى التزامها الراسخ بالاستدامة في مبادرات الطاقة المتجددة ومعايير البناء الأخضر وخطط ترشيد استهلاك المياه، مما يساهم في تحقيق التوازن البيئي المستدام على المدى البعيد. لا تقتصر هذه السياسات على معالجة التحديات الحضرية الآنية فحسب، بل تتسق كذلك مع الأهداف المناخية العالمية، مؤكدة دور المملكة كقائدة في مجال التنمية الحضرية المستدامة.

بالإضافة إلى البنية التحتية والتقنيات، تعيد المملكة تصور المساحات الحضرية لتعزيز التماسك المجتمعي وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال التركيز على التصميم الحضري العادل وتوسيع رقعة المساحات العامة وتنمية البيئات الثقافية والترفيهية الحيوية، مما يجعل المدن مراكز أكثر ملاءمة للإنسان، وأكثر قدرة على المنافسة عالميًا. وتساهم الاستثمارات الاستراتيجية في مشاريع التجديد الحضري، مثل إحياء المناطق التاريخية وتطوير شبكات النقل العام، في إنشاء بيئات حضرية ديناميكية سهلة الوصول وغنية بالثقافة.

نتيجةً لهذه الجهود التحولية، ترسخ المملكة معايير جديدة للابتكار الحضري والاستدامة والعدالة على نطاق عالمي، وذلك من خلال توظيف التقنيات المتطورة واعتماد سياسات مستدامة وتبني تخطيط حضري مركّز على الإنسان. لا تكتفي المملكة بتشكيل مستقبل مدنها، بل تقود أيضًا مسيرة الريادة العالمية في مجال التنمية الحضرية الحديثة.

بالذكر أن هذه الإصلاحات تمثل خطوات كبيرة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، رغم استمرار التفاوتات في التمثيل السياسي والشمول الاقتصادي الإجمالي، وقد اتسع نطاق الإصلاحات الشمولية لتشمل حماية العمالة الوافدة، من خلال إطلاق نظام إلكتروني لحماية الأجور والرواتب يهدف إلى منع الاستغلال وضمن دفع الرواتب في الوقت المُحدد. وقد أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دليل حقوق وواجبات العمالة المنزلية في المملكة في مايو 2024، ويُعد هذا الدليل مصدرًا تعليميًا يوضح حقوق ومسؤوليات العمالة المنزلية وأصحاب العمل ويهدف إلى تعزيز الوعي والالتزام بأنظمة العمل الحالية.

الإنجازات البيئية والتحديات المستمرة



شهدت الرياض حدثًا تاريخيًا بالغ الأهمية باستضافتها مؤتمر الأطراف السادس عشر في الفترة من 4 إلى 13 ديسمبر 2024، والذي مثل منصة عالمية محورية لمعالجة التحديات المناخية الملحة، وأبرز التزام المملكة الراسخ بالسياسات المناخية الدولية وتحقيق الاستدامة. وأطلقت المملكة خلال فعاليات المؤتمر، «المبادرة العالمية للتكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود»، وهي مبادرة طموحة تهدف إلى دعم الدول الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، وتعهدت بتخصيص مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في هذه الدول. لم يقتصر الأمر على ذلك، بل عرضت المملكة أيضًا «استراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون»، التي تتضمن مناهج مبتكرة لتحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060، وتشمل هذه المناهج تطوير تقنيات متقدمة لاحتجاز الكربون، وتنفيذ مشاريع ضخمة للطاقة المتجددة. من خلال هذه الجهود الملموسة، عززت المملكة مكانتها كقوة رائدة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

حققت مبادرة السعودية الخضراء في عام 2024 إنجازات بارزة، تمثلت في زيادة قدرة الطاقة المتجددة بنسبة 300%، وزراعة 43,9 مليون شجرة، مما أسهم إسهامًا فعالًا في استعادة التنوع الحيوي ومكافحة التصحر. ومع ذلك، لا تزال ندرة المياه تشكل تحديًا جوهريًا أمام المملكة، التي تصنف ضمن الدول الأكثر معاناة من الإجهاد المائي على مستوى العالم. استجابةً لذلك، كثفت المملكة جهودها البحثية في مجالات تحلية المياه وتطوير تقنيات إدارة المياه المستدامة، مما يجسد تبنيها لنهج متوازن يجمع بين تحقيق الاستدامة البيئية والتصدي لمشكلة ندرة الموارد.



دور المملكة باعتبارها رائدة عالمية وإقليمية



بلغ النفوذ الجيوسياسي للمملكة مستويات غير مسبوقة في عام 2024، مدفوعًا بدورها المحوري في الوساطة في النزاعات الدولية والدبلوماسية المتعددة الأطراف. يسرت المملكة حوارات السلام بشأن الصراع الروسي الأوكراني، وقادت مفاوضات حاسمة في السودان واليمن.

أظهرت التطورات الشاملة التي شهدتها المملكة في عام 2024 قدرتها الفائقة على إحداث تغييرات جذرية، ورؤيتها الاستراتيجية الطموحة للمستقبل. رسخت المملكة مكانتها كفاعل أساسي في الشؤون الإقليمية والدولية من خلال الإصلاحات المحلية الطموحة والمشاركة الدولية الاستباقية. ومع استمرارها في تحقيق أهداف رؤية 2030، سيظل دورها القيادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي، عاملاً حاسماً في رسم ملامح مستقبل المنطقة وتحديد مسار الديناميكيات العالمية.

عمليات إعداد التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة



أظهرت المملكة تقدماً ملموساً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. فقد أسهمت الأنظمة الصحية المطورة في زيادة متوسط العمر المتوقع، بينما أدت الإصلاحات التعليمية إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. تؤكد هذه المبادرات على الأولوية التي توليها المملكة لتنمية رأس المال البشري، باعتباره الركيزة الأساسية لرؤية 2030. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة في مجال الاستدامة البيئية، وتحديدًا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة 13 (العمل المناخي)، وهدف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت الماء)، وهدف التنمية المستدامة 15 (الحياة في البر). تتطلب قضايا مثل انبعاثات الكربون وتدهور النظم الإيكولوجية البحرية وتصحر الأراضي، مزيداً من الاستثمارات والسياسات المبتكرة. أكدت هذه الثغرات على أهمية دمج الاعتبارات البيئية في صلب استراتيجيات النمو الاقتصادي.



02

نظرة عامة
على النتائج



نظرة عامة على النتائج

موحدة لدعم جهود الأمم المتحدة في تحويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى واقع ملموس. خلال عام 2024، عملت المملكة على تعزيز التكامل بين رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً.

أطلقت المملكة والأمم المتحدة شراكة استراتيجية لإحداث تحول نوعي في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام للفترة 2022-2026. يوفر هذا الإطار، المتوافق استراتيجيًا مع الأولويات الوطنية، منصة

رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة

تدخلات محددة الأهداف في مجالات التنوع الاقتصادي والاستدامة البيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعزز هذا النهج المتكامل مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في جميع أنحاء المملكة.

تشارك رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الالتزام الراسخ بتحقيق الازدهار وضمنان الاستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. يركز إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمملكة على المواءمة الاستراتيجية لرؤية 2030 مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، مما يتيح تنفيذ

أوجه التآزر: رؤية 2030 (المستوى الثاني) وأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	رؤية 2030، المستوى الثاني
16، 10	1.1 تعزيز القيم الإسلامية
11، 8، 5، 4	3.1 تعزيز الهوية الوطنية
10، 3، 2	1.2 تحسين خدمات الرعاية الصحية
16، 12، 11، 3، 1	3.2 تحسين المعيشة في المدن السعودية
15، 14، 13، 12، 11، 9، 7، 3، 2	2.4 ضمان الاستدامة البيئية
11، 8، 4	2.5 تعزيز الثقافة والترفيه
16، 11، 10، 8، 4، 3، 1	2.6 تهيئة بيئة تمكينية للسعوديين
17، 16	3.1 زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
17، 8، 4	3.3 تعميم إمكانيات القطاعات غير النفطية
16	3.5 وضع المملكة العربية السعودية في مركز لوجستي عالمي
8، 4	4.1 تنمية رأس المال البشري بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل
17، 11، 10، 8، 5، 4، 1	4.2 ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل
9، 8، 4	4.3 تمكين إيجاد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر
16، 11، 10، 5، 3، 1	4.4 استقطاب المواهب الأجنبية ذات الصلة بالاقتصاد
11، 8	5.1 موازنة الموازنة العامة
17، 16، 13، 11، 9، 8، 6، 5، 3، 1	5.2 تحسين أداء الجهاز الحكومي
16، 8	5.3 التواصل الفعال مع المواطنين
14، 12، 6، 2	5.4 حماية الموارد الحيوية للدولة
8، 4، 1	6.1 تمكين مسؤولية المواطن
16، 8	6.2 تمكين المساهمة الاجتماعية للشركات
16، 8، 4، 1	6.3 تمكين التأثير البالغ للقطاع غير الربحي

نقطة بيانات لكل هدف. يكشف مؤشر الوضع الحالي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والذي يقيس التقدم الوطني من عام 2015 إلى عام 2030، عن تحقيق المملكة لإنجازات بارزة في هدفين رئيسيين من أهداف التنمية المستدامة، حيث تجاوزت بالفعل الحد المتوقع لعام 2024:

التعليم الجيد



أداؤها من تحقيق الأهداف المرجوة لعام 2024:

الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تطوير الابتكار التقني وتعزيز البنية التحتية.



عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز التعاون الدولي ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.



يتبين من تقييم مدى التقدم الذي أحرزته المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إنجازات ملحوظة في مجال رصد وقياس المنجزات الوطنية. في الوقت الراهن، يمكن تتبع عشرة أهداف من أصل سبعة عشر هدفًا من أهداف التنمية المستدامة بكفاءة، وذلك باستخدام مؤشرات كمية مع توافر بيانات وافية، أي ما لا يقل عن

الصحة الجيدة والرفاه



وإضافةً إلى ذلك، حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في أربعة أهداف تنمية مستدامة أخرى، حيث يقترب

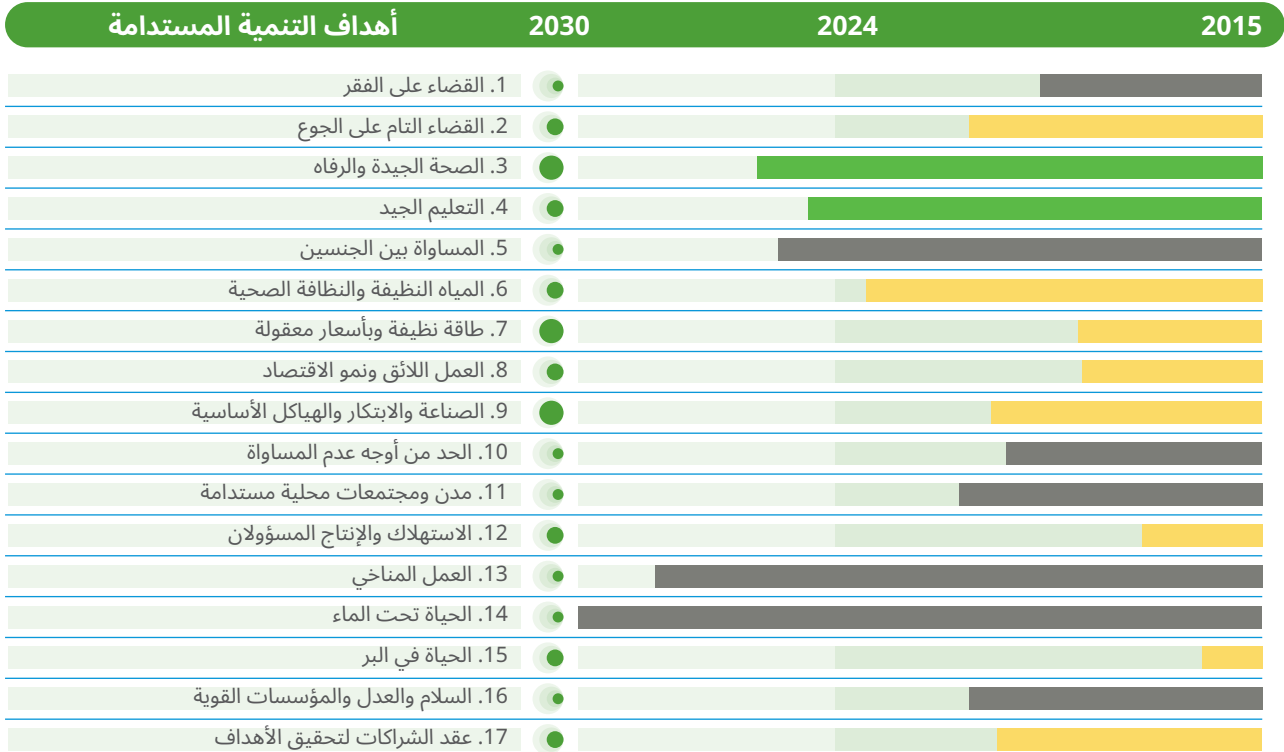
القضاء التام على الجوع

توفير الأمن الغذائي ومبادرات التغذية.



المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي

توسيع نطاق الوصول إلى موارد المياه المستدامة والبنية التحتية للصرف الصحي.



الشكل 1: مؤشر تتبع أهداف التنمية المستدامة للجنة الإسكوا - المملكة العربية السعودية

الاستراتيجية نحو قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والشراكات الدولية، بهدف تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تبرز هذه النتائج الجهود الدؤوبة التي تبذلها المملكة لمواءمة سياساتها الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والتنسيق المؤسسي الفعال وتوجيه الاستثمارات



إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة -2022-2026

التنمية المستدامة في المملكة، حيث يتمحور حول أربعة مجالات ذات أولوية استراتيجية، مستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومبادئ العناصر الخمسة: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة. تتمثل مجالات الأولوية الاستراتيجية الأربعة فيما يلي:

الأشخاص

وفقاً لمبادئ «عدم إهمال أحد»، كفالة أن يتمكن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية.

الكوكب

حماية الكوكب من التدهور من خلال توكّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيّر المناخ.

الازدهار

كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظّلها الرخاء وتلبي طموحاتهم.

السلام والشراكة والقضايا الشاملة الأخرى

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ.

والحوكمة الرشيدة، مما يؤكد التزام المملكة الراسخ بتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. بفضل الشراكات الاستراتيجية والخبرات الفنية والحلول المبتكرة، لعبت الأمم المتحدة دورًا حاسمًا في تعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز التنوع الاقتصادي وتعزيز التعاون العالمي.

يسهم إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة -2022-2026، المُوّقع في يونيو 2022، في تعزيز قدرة الأمم المتحدة الإنمائية على مواجهة التحديات المستجدة واقتناص الفرص الواعدة. يقدم هذا الإطار رؤيةً تعاونيةً لخارطة طريق

المجال الاستراتيجي 1



المجال الاستراتيجي 2



المجال الاستراتيجي 3



المجال الاستراتيجي 4



على مدار عام 2024، طورت الأمم المتحدة وشركاؤها سلسلة من البرامج والمبادرات المتنوعة التي تتماشى مع رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. شملت هذه الجهود مجالات حيوية مثل الأمن الغذائي والتعليم والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية

الأشخاص

الارتقاء بمستوى الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين

قدمت الأمم المتحدة الدعم للمملكة في تحسين أنظمة الرعاية الصحية وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين (أهداف التنمية المستدامة 1-5). عززت الجهود الموجهة نحو القضاء على الأمراض وبرامج التطعيم والحد من مقاومة مضادات الميكروبات البنية التحتية للصحة العامة في المملكة ومساهمات الأمن الصحي العالمي. في مجال المساواة بين الجنسين، عملت الأمم المتحدة على تمكين المرأة في القوى العاملة والأدوار القيادية، لا سيما في قطاعات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات وتقنية المعلومات والاتصالات، ودعمت تقدمها الوظيفي واندماجها الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، عززت برامج حماية الطفل ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي الاندماج الاجتماعي، مما يضمن مجتمعاً أكثر إنصافاً وأماناً.



الكوكب

تعزيز الاستدامة البيئية

اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في النهوض بالعمل المناخي، والحفاظ على التنوع الحيوي، والإدارة المستدامة للموارد (أهداف التنمية المستدامة 6 و12 و13 و14 و15). جسدت قيادة المملكة في استضافة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التزامها العالمي باستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ودعمت الأمم المتحدة مبادرات إدارة النفايات وترشيد استهلاك المياه والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، مما يسهم في تحقيق أجندة الاقتصاد الأخضر للمملكة، وتعزيز القدرة على الصمود البيئي على المدى البعيد.



الازدهار

تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة

سعيًا لدعم النمو الاقتصادي الشامل (أهداف التنمية المستدامة 7-11)، قدمت الأمم المتحدة الدعم في مجالات التخطيط الحضري وتوسيع قطاع الأعمال الزراعية وتمهية قطاع السياحة والابتكار الصناعي. أسهم إطلاق السياسة الحضرية الوطنية للمملكة وقانون التخطيط المكاني في إرساء أسس متينة لتطوير المدن المستدامة والبنى التحتية الذكية. دعمت الأمم المتحدة تطوير قطاع ريادة الأعمال والتحول الرقمي والاستثمار في حلول الطاقة النظيفة، مما يعزز التنوع الاقتصادي ويسهم في خلق فرص عمل مستدامة.



السلام والشراكات والحوكمة

شكلت الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة (أهداف التنمية المستدامة 16-17) أولوية قصوى في إطار تعاون الأمم المتحدة مع المملكة. أسهم التعاون مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في تطبيق تدابير مكافحة الفساد وتقديم الدعم في تطوير سياسات حقوق الإنسان والمساعدة في تعزيز نزاهة القطاع العام، في تحسين الحوكمة المؤسسية. أكد انتخاب المملكة لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للفترة 2025-2027 على دورها المتنامي في الحوكمة العالمية والدبلوماسية والتعاون الدولي.



عدد الأنشطة المختلفة التي خططت الأمم المتحدة لتنفيذها لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة



الشكل 2. عدد الأنشطة المختلفة التي خططت الأمم المتحدة لتنفيذها لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.



عدد التدخلات البرنامجية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.



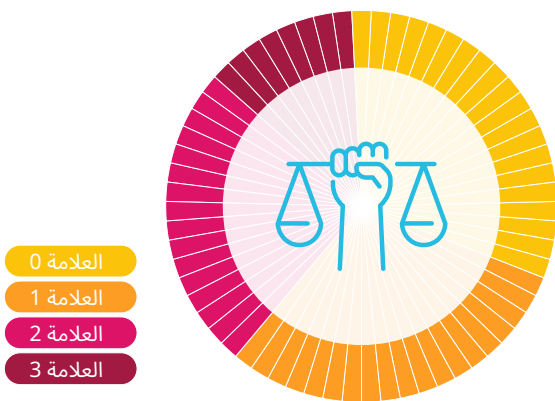
الشكل 3. عدد التدخلات البرنامجية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

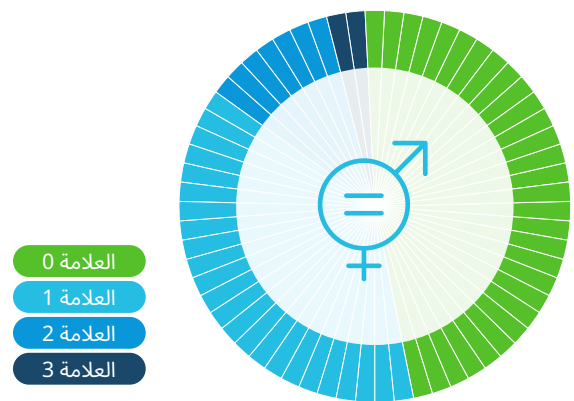
الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وأدرج مؤشري المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في خطة العمل المشتركة وإطار النتائج، لضمان الرصد الشامل والمساءلة المبنية على النتائج. وقد أسهمت هذه الآليات في تفسير أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة إلى أهداف قابلة للقياس، ما عزز من اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، ودعم بناء القدرة على الصمود النظامي في القطاعات الرئيسية.

عززت الأمم المتحدة في المملكة التزامها بالمساواة بين الجنسين، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الشباب في عام 2024، من خلال دعم الجهود الهادفة إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب في مسار التنمية الوطنية. وعملت الأمم المتحدة، من خلال التدخلات الموجهة ودعم السياسات وجهود المناصرة، جنبًا إلى جنب مع الجهات الوطنية المعنية لتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحسين جودة الحياة، وتمكين النساء والشباب والفئات المهمشة من المشاركة

علامة حقوق الإنسان



علامة المساواة بين الجنسين



الشكل 4. نظرة عامة على العلامات الموضوعية

الإدماج في توزيع الموارد على مختلف المخرجات والنتائج عن ضرورة تعزيز التركيز على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ومن الأمثلة البارزة على هذا الالتزام، تعبئة وتدريب 800 متطوع ومتطوعة من الأمم المتحدة في المملكة للمشاركة في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي استضافتها الرياض، إذ بلغت نسبة المشاركات الإناث 63%، والذكور 37%، بمتوسط عمر 27 عامًا، من بينهم 65 شخصًا من ذوي الإعاقة.

رغم التقدم الكبير المحرز، لا تزال هناك تحديات قائمة، منها فجوات البيانات في المناطق الريفية، والمعوقات التي تحد من مشاركة الشباب في صنع السياسات، وتفاوت مستويات إتاحة البنية التحتية والخدمات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أبرز تحليل نتائج مؤشرات الإدماج الحاجة إلى تعزيز التركيز على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، ما يؤكد أهمية تحسين مكونات البرامج الفرعية وتعزيز المساءلة المؤسسية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أرسى عام 2024 أساسًا قويًا لنهج تنموي أكثر شمولاً وعدالة.

ومن أبرز الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين، إدماج السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي في العديد من البرامج، وفقًا لبطاقة الأداء المعنية بالمساواة بين الجنسين ضمن خطة العمل الشاملة لفريق الأمم المتحدة القطري. كما فاقت حملات التوعية العامة والمناصرة التوقعات، ما رسّخ المساواة بين الجنسين كأولوية سياسية محورية، في حين استمرت مشاركة المرأة الاقتصادية في التوسع من خلال مبادرات القيادة وبرامج ريادة الأعمال. أما فيما يخص إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم تضمين البرامج الحساسة لقضايا الإعاقة ضمن التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما يضمن أن أطر السياسات وتقديم الخدمات والمشاركة العامة تعكس احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أسهم برنامج التدريب على إدماج منظور الإعاقة في تعزيز قدرات موظفي الأمم المتحدة، في حين أسهمت المشاورات الثنائية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير سياسات شاملة بصورة تشاركية. بالإضافة إلى ذلك، ظل تمكين الشباب محورًا رئيسًا، حيث تم إدراج المبادرات الموجهة للشباب ضمن خطة العمل المشتركة، والتي تناولت تطوير القيادة، والابتكار الرقمي، والإدماج الاقتصادي. وقد كشفت مراجعة نتائج مؤشرات

التحديات في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

كما وسّعت الأمم المتحدة من نطاق مشاركتها الاستراتيجية مع الجهات الحكومية غير التقليدية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص لدعم الفئات السكانية الضعيفة، ومعالجة تحديات التنقل البشري، وتعزيز أطر حقوق الإنسان. وتسهم هذه الجهود في تعميق توطيد أهداف التنمية المستدامة في المملكة، من خلال اعتماد نهج شامل ومتكامل للتنمية المستدامة.

وفي المرحلة المقبلة، تظل الأمم المتحدة في المملكة ملتزمة بتعزيز الشراكات متعددة القطاعات، وتوسيع نطاق الحلول المعتمدة على البيانات، وضمان المشاركة الكاملة للفئات المهمشة في مسار التحول الوطني في إطار رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

في ظل استمرار تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2022-2026 دفع عجلة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، لا تزال هناك تحديات محورية. وتشمل هذه التحديات تعزيز جودة البيانات وتوافرها لصالح السياسات المبنية على الأدلة، وتعزيز الشراكات متعددة القطاعات، وتعبئة الموارد لتحقيق التمويل المستدام، وهي مجالات تتطلب تركيزًا مستمرًا وجهودًا منسقة.

واستنادًا إلى الجهود التأسيسية التي أطلقت في عام 2022، واصلت سلسلة الندوات الإلكترونية حول بيانات أهداف التنمية المستدامة، التي طورت بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، دورها كمنصة لمعالجة فجوات البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية.

أولويات ونتائج إطار التعاون

المتحدة في أربعة مجالات ذات أولوية استراتيجية، تأكيداً لالتزامها بالنمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والإدماج الاجتماعي في المملكة، وذلك بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

واصلت المملكة في عام 2024، تقدمها في مسار التنمية المستدامة، مدفوعة بإطار رؤية المملكة 2030، وبدعم من الشراكات الرئيسية مع وكالات الأمم المتحدة. ويسلط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الملموسة التي حققتها الأمم



الأشخاص



المجال الاستراتيجي 1

وفقاً لمبادئ «عدم إهمال أحد»، كفالة أن يتمكن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية.



الوكالات المشاركة

الفاو، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، متطوعو الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية

دعمت الأمم المتحدة في عام 2024 برامج تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة من 1 إلى 5، ومع مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب»، وذلك لتمكين الأفراد في المملكة من تحقيق إمكاناتهم في بيئة داعمة وممكنة. وتركزت هذه المبادرات بشكل خاص في مجالات التعليم، والصحة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والحفاظ على التراث الثقافي.

عدد التدخلات البرمجية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة



الشكل 5. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المُخطط لها ضمن الأولوية الاستراتيجية الأولى لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

المخرج 1.1

تعزيز الوصول إلى خدمات اجتماعية وحماية شاملة وأساسية للجميع، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات السكانية الأشد ضعفاً.

الطفل ووضع التدابير الوقائية لمكافحة العنف. وبفضل جهود المناصرة التي قادتها الأمم المتحدة، أكدت المملكة التزامها خلال المؤتمر الوزاري العالمي الأول لإنهاء العنف ضد الأطفال، ما يعزز الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التربية الإيجابية، وإنشاء بيئات مدرسية آمنة، وتحسين خدمات حماية الطفل.

وقدمت الأمم المتحدة خبراتها الفنية لدعم تطوير الإطار الوطني للوقاية وحماية الأطفال من الإساءة، المعروف باسم «نرصد ونحمي»، وهو إطار متعدد القطاعات يُعزز التنسيق بين الجهات المعنية، وآليات الكشف المبكر، واستراتيجيات التدخل لحماية الأطفال المعرضين للخطر من الإساءة والاستغلال.

وقد تعزز التزام المملكة بحماية الأطفال من العنف

تعكس جهود الأمم المتحدة النهج الشامل لتعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الشاملة والأساسية، بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات السكانية الهشة. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية والجهود الموجهة في مجالات السلامة المرورية، والدعم النفسي والصحة النفسية، وتمكين التعليم، والسلامة الرقمية، تؤكد الأمم المتحدة التزامها بدعم المملكة في بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدالة لجميع أفرادها.

تعزيز حماية الطفل وإنهاء العنف ضد الأطفال

في عام 2024، لعبت الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة المملكة، دوراً محورياً في تعزيز أنظمة حماية



هذه الجهود مع الذكرى الخمسين لبرنامج التحصين الموسع، مما يعكس التزام المملكة بتوسيع التغطية اللقاحية ومنع تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.

وبالإضافة إلى الأمراض السارية، قدّمت الأمم المتحدة الدعم الفني والمناصرة في جهود القضاء على سرطانات الطفولة وسرطان عنق الرحم، من خلال تعزيز الكشف المبكر وتقوية برامج مكافحة السرطان على المستوى الوطني. كما تواصلت المملكة بتقديمها في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بما يشمل مكافحة تعاطي التبغ، واستكشاف إمكانيات تقييد التسويق الرقمي للمنتجات الضارة، وتبادل أفضل الممارسات بشأن التغليف البسيط، والمساهمة في تقرير منظمة الصحة العالمية بشأن وباء التبغ العالمي. وقد نالت المملكة تقديرًا دوليًا كواحدة من أول خمس دول تطبق بنجاح سياسات القضاء على الدهون المتحولة، وهو إنجاز مهم في مجالي التغذية والصحة العامة.

تشمل المبادرات الإضافية تعزيز السلامة المرورية من خلال تحسين جمع البيانات، والتحقق المتقاطع، والتحليل بالتعاون مع اللجنة الوزارية للسلامة المرورية، فضلًا عن التصدي لتلوث الهواء وتحسين جودته للحد من المخاطر الصحية المرتبطة بالمخاطر البيئية. كما استكملت المملكة أطلس الصحة النفسية لعام 2024 الصادر عن منظمة الصحة العالمية، مما ساهم في تعزيز الفهم العالمي لقدرات نظم الصحة النفسية.

وفي إطار مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، تواصلت المملكة دعم جهود جمع البيانات المتعلقة باستهلاك المضادات الحيوية، وتعزيز آليات مراقبة وصف المضادات والأنشطة المرتبطة بالإشراف عليها. كما مؤّلت المملكة تطوير إرشادات جديدة صادرة عن منظمة الصحة العالمية للحد من عدوى مجرى الدم المرتبطة باستخدام القسطرة.

وقد لعبت المملكة دورًا رياديًا في استضافة المؤتمر الوزاري الرابع حول مقاومة مضادات الميكروبات خلال الفترة من 14 إلى 16 نوفمبر 2024، والذي أثمر عن إصدار إعلان جدة، كما شاركت في الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، بهدف دفع الجهود العالمية نحو التصدي لهذه القضية الصحية الملحة. وتواصلت المملكة تعزيز دورها في أجندة الصحة العالمية من خلال مشاركتها في رئاسة هيئة التفاوض الحكومية الدولية لتحديث اللوائح الصحية الدولية، وتبسيط آليات الإبلاغ عن البيانات الصحية، والدعوة إلى الشفافية وتبادل البيانات. كما وسّعت المملكة عدد مراكز التعاون مع منظمة الصحة العالمية، ليصل إلى 10 مراكز في عام 2024، في تأكيد لالتزامها المستمر بدعم البحث الصحي العالمي وتطوير السياسات الصحية. وفي إطار برنامج المدن الصحية، أجرت المملكة زيارات تقييمية لاعتماد ثلاث مدن إضافية كمدن صحية، ما يعزز

من خلال مساهمتها في التقرير العالمي الثاني حول وضع العنف ضد الأطفال، الذي أُعد بالشراكة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وتتماشى هذه الجهود مع السياسات الوطنية الشاملة لحماية الطفل في المملكة، بما يضمن نشأة الأطفال في بيئات آمنة خالية من العنف، وسوء المعاملة، والإهمال.

وفي ضوء تزايد المخاطر في البيئة الرقمية، أطلقت الأمم المتحدة بالتعاون مع المنتدى العالمي للأمن السيبراني مبادرة متعددة الدول ضمن مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان العالمية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني. وتركز هذه الشراكة على تعزيز التدابير الأمنية السيبرانية، وزيادة الوعي، وتزويد الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور بالأدوات اللازمة للتصدي للتهديدات الرقمية، بما يضمن فضاءً إلكترونيًا أكثر أمانًا للأطفال في جميع أنحاء المملكة.

في خطوة رائدة، أطلقت الأمم المتحدة، بالشراكة مع مجلس شؤون الأسرة ووزارة المالية، أول عملية لقياس الإنفاق العام الموجّه نحو الأطفال في المملكة، تحت مسمى «قياس الإنفاق العام على الطفل». ومن المقرر تنفيذ هذا المشروع في عام 2025، إذ سيساعد الحكومة على تحليل الإنفاق العام المخصص للأطفال، وتحديد الفجوات في الخدمات، وتفادي التكرار، وتحسين تخصيص الميزانيات لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية. وستوفر هذه المبادرة توصيات مبنية على الأدلة لضمان أن النفقات الحكومية تُلبّي فعليًا احتياجات الأطفال والفئات السكانية الهشة، مع تعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

تعزيز الوصول إلى خدمات الصحة والحماية الأساسية

حققت المملكة بالتعاون مع الأمم المتحدة تقدمًا ملموسًا في تعزيز نظامها الصحي العام، وتوسيع نطاق برامج الوقاية من الأمراض، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية للجميع، لا سيما الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر. وكان للدعم الفني دور محوري في مكافحة الأمراض السارية، بما في ذلك التقدّم في القضاء على مرض الملاريا على المستوى الوطني، والمساهمة في القضاء العالمي على مرض شلل الأطفال، ما يعزز من دور المملكة في دعم الأمن الصحي العالمي. وقد أعطيت أولوية للتدخلات الموجهة نحو منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، والتهاب الكبد الفيروسي، والزهري من الأم إلى الطفل، بما يضمن حماية المواليد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

وتظل برامج التحصين الروتيني ركيزة أساسية في جهود الصحة العامة. وقد ساهمت الأمم المتحدة بفعالية في الملتنقى السعودي الدولي السادس للتطعيم، الذي استُضيف في الرياض خلال الفترة من 28 إلى 30 مايو 2024، بهدف تعزيز الحوار الإقليمي والدولي حول سياسات التطعيم وأفضل الممارسات. وتتوافق

الصحة العامة والرفاه المحلي، ويعكس الدور القيادي للمملكة على مستوى المنطقة.

1.2 المخرج

تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية الشاملة، مع التركيز على قدرات المؤسسات الحكومية والتعاون متعدد القطاعات.

تحسين جودة خدمات الصحة والوقاية

اتخذت المملكة بالتعاون مع الأمم المتحدة، خطوات مهمة لتحسين جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى والمعايير الطبية، بما يضمن توافقها مع أفضل الممارسات الدولية. وقد ركزت إحدى المبادرات الرئسية في عام 2024 على الإدراج الموحد لمنهج منظمة الصحة العالمية لسلامة المرضى في التعليم الطبي، بما يزود كوادر الرعاية الصحية المستقبلية بالمعرفة والمهارات الشاملة التي تعزز من سلامة المرضى وتحدّ من الأخطاء الطبية. وتأتي هذه الجهود في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى ترسيخ ثقافة السلامة والمسائلة والتعلم المستمر في مختلف جوانب منظومة الرعاية الصحية.

ولتعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل أكبر، قدّمت الأمم المتحدة دعمًا فنيًا لتحسين جودة خدمات المختبرات. وشمل ذلك بناء القدرات لدى العاملين في المختبرات وتبني أفضل الممارسات في إجراءات التشخيص وتحسين معايير السلامة والاعتماد في المختبرات. وتضمن هذه الجهود استمرار تقديم المختبرات في جميع أنحاء المملكة لخدمات تشخيص موثوقة وعالية الجودة، تدعم المراقبة الفعالة للأمراض واكتشافها المبكر واتخاذ القرارات الطبية.

تماشيًا مع المبادرات العالمية للأمم المتحدة لحماية الصحة العامة، تواصل المملكة مشاركتها الفاعلة في نظام التنبيهات الطبية التابع لمنظمة الصحة العالمية، مما يتيح تحديد المنتجات الطبية والأدوية دون المستوى المطلوب أو المعيبة والمعالجة الفورية لها. وعززت المملكة التزامها بسلامة المرضى وتنظيم المستحضرات الصيدلانية من خلال ضمان اتخاذ إجراءات سريعة لمنع تداول المنتجات الطبية غير الآمنة.

يشمل هذا المخرج، أظهر عمل الأمم المتحدة نهجًا متكاملًا لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية الشاملة من خلال بناء القدرات المؤسسية الحكومية وتعزيز التعاون متعدد القطاعات. ومن خلال التركيز على مجالات حيوية، مثل استجابة قطاع الصحة لقضايا الإتجار بالأشخاص، وتعزيز برامج الوالدية الإيجابية، تم إحراز تقدم ملموس نحو تحسين جودة الخدمات وضمان توفير بيئات داعمة ورعاية لجميع الأفراد، لاسيما الفئات الأكثر ضعفًا. كما تؤكد الشراكة بين الأمم المتحدة واللجان والهيئات المحلية التزامًا قويًا بالاستفادة من الخبرات والموارد لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة في مجال الحماية الاجتماعية والخدمات الداعمة.

تعزيز التعليم والتنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة في المملكة.

في عام 2024، أدت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تقديم المشورة لحكومة المملكة بشأن إصلاح السياسات الخاصة بالتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يضمن توافقها مع أولويات رؤية السعودية 2030 وأفضل الممارسات العالمية. وقدّمت الأمم المتحدة الدعم الفني في إعداد الإطار الوطني للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وهو مبادرة رئيسة تهدف إلى تعزيز الوصول، والجودة، والشمولية في نظم التعليم المبكر. ويُعد هذا الإطار خارطة طريق استراتيجية لتوجيه المؤسسات الحكومية نحو تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يضمن تكافؤ فرص التعلم لجميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، منذ الولادة وحتى سن السادسة.

كما دعمت الأمم المتحدة توسيع وتعزيز خدمات رعاية الأطفال، بالتركيز على التعاون متعدد القطاعات لدمج الصحة والتغذية والرعاية المستجيبة ورفاه الطفل ضمن برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وتُعد منظومات تنمية الطفولة المبكرة المعززة أمرًا جوهريًا للتعليم الشامل، ولا سيّما للأطفال في الفئة العمرية من 0 إلى 6 سنوات، ولذوي الاحتياجات الخاصة. ومن خلال تعزيز جودة تقديم الخدمات وبناء القدرات المؤسسية، تسهم هذه الجهود في تحسين الاستعداد المدرسي، والنمو المعرفي، والرفاه الشامل للأطفال، مما يعزز التزام المملكة بالتعليم الشامل والمنصف.

المخرج 1.3

زيادة المعرفة والمهارات لدى السكان، ولا سيما النساء والفتيات والفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، لتمكينهم من المشاركة في سوق العمل والمشاركة المدنية وصنع القرار.

تمكين الشباب السعودي من خلال القيادة والمشاركة المدنية والمناصرة العالمية:

عملت الأمم المتحدة وشركاؤها في عام 2024 على تنفيذ مجموعة من المبادرات التي تركز على الشباب بهدف تطوير القيادات وتعزيز المشاركة المدنية والمناصرة العالمية والتنمية المستدامة. وقد وفرت هذه الجهود، التي تتماشى مع رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فرصاً للشباب السعودي للإسهام في صياغة السياسات الوطنية والمشاركة في الحوكمة العالمية والإسهام في العمل المناخي والاستدامة.

يسّرت الأمم المتحدة في عام 2024 الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى الثاني، الذي وفر لقيادة الشباب منصة لتطوير مهارات المناصرة والمشاركة في مناقشات السياسات المحورية حول التعليم والتوظيف والابتكار الرقمي. وساهم الاجتماع في تبادل المعرفة بين الشباب وممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يضمن دمج وجهات نظر الشباب في عملية صنع السياسات. عزز الاجتماع رفيع المستوى إمكانية الوصول والمشاركة الكبيرة للفئات المهمشة من خلال اعتماد منظور قائم على النوع الاجتماعي ونهج قائم على حقوق الإنسان، مما يعكس التزام المملكة بصنع القرار الشامل وتمكين الشباب.

كما وسّعت الأمم المتحدة من فرص التطوع والقيادة للشباب السعودي، مما عزز مشاركتهم في التعاون الدولي والتنمية المستدامة. وسعت الأمم المتحدة فرص التطوع الدولي للشباب السعودي، مما عزز مهاراتهم القيادية والمشاركة العالمية. وفي إطار هذه المبادرة، تم إيفاد 20 شاباً سعودياً كمتطوعين مع الأمم المتحدة في ست دول، حيث اكتسبوا خبرات مباشرة في مجالات الحوكمة العالمية والاستجابة الإنسانية ومشروعات التنمية المستدامة. وقد أسهمت هذه المبادرة في تطوير خبراتهم التقنية وتيسير التبادل الثقافي وتعزيز إسهامات المملكة في التعاون الدولي.

وفي سياق دعم مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي استضافته الرياض، قامت الأمم المتحدة باستقطاب وتدريب 800 مواطن سعودي، حيث ساهم المتطوعون - الذين بلغت نسبة النساء بينهم 63% والرجال 37% - بمن فيهم 65 شخصاً من ذوي الإعاقة - في تنسيق الفعاليات والإدارة المستدامة للأراضي ومبادرات العمل المناخي. وقد أسهمت هذه المشاركة واسعة النطاق في تعزيز الخبرات المحلية في مجال الحوكمة البيئية، وتمكين الشباب السعودي كمساهمين فاعلين في التنمية المستدامة وقادة محتملين في الدبلوماسية

الدولية والمناصرة المناخية.

تم تزويد 30 شاباً وشابة (بنسبة 50% من الفتيات) يقيمون في المملكة بالمعرفة والمهارات والمنصات اللازمة للتعبير عن قضاياهم وأولوياتهم بشأن الاستدامة العالمية والقدرة على مواجهة تغير المناخ من خلال دعم الأمم المتحدة. وفي إطار هذا الالتزام، شارك المندوبون الشباب بفاعلية في مؤتمر الأطراف السادس عشر، وقدموا وجهات نظرهم في مناقشات السياسات المناخية، ودعوا إلى السياسات البيئية الشاملة للشباب.

لتوسيع نطاق القيادة الشبابية والمشاركة المدنية، عقدت الأمم المتحدة شراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية لتعزيز المشاركة الفاعلة في مبادرات التنمية. وقد شجعت مبادرة «الدائرة الخضراء»، المنقذة بالتعاون مع مؤسسة بلد الخير الوقفية، على اتباع نهج تنموي مستدام ينطلق من القاعدة إلى القمة يقوده المجتمع من خلال إشراك الجهات المعنية المحلية في عمليات اتخاذ القرار الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت شراكات الأمم المتحدة مع مؤسسة مسك وجمعية الشباب السعودي في تزويد القادة الشباب ببرامج لبناء القدرات والتدريب على القيادة وفرص المناصرة من خلال تحديات ومنافسات أهداف التنمية المستدامة السنوية، مما شجّع الابتكار الذي يقوده الشباب.

وفي مجال الثقافة العلمية والاستدامة، تعاونت الأمم المتحدة مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية لتعزيز مبادرة «مجموعة أهداف التنمية المستدامة»، التي تدمج البحث العلمي مع أهداف التنمية العالمية. ويُعزّز هذا البرنامج مشاركة الشباب في إيجاد حلول مستدامة، من خلال تمكين العلماء والباحثين والطلاب الشباب لإحداث تغيير ذي مغزى.

النهوض بالتعليم ورأس المال البشري والمساواة بين الجنسين

تماشياً مع تركيز «رؤية السعودية 2030» على التعليم وتنمية المهارات، أقامت المملكة شراكة مع الأمم المتحدة لتنظيم ورشة عمل إقليمية حول تنمية مهارات القراءة والكتابة في مرحلة الطفولة المبكرة، بهدف تحسين تعليم اللغة العربية في الدول العربية. علاوة على ذلك، أنشأت جامعة الأمير سلطان بالتعاون مع الأمم المتحدة أول مركز أبحاث في المملكة معني بالدبلوماسية العامة، لتعزيز البحث في مجال الحوكمة والتعاون الدولي. وأبرز تقرير رؤى مبادرة القدرات البشرية لعام 2024، بقيادة الأمم المتحدة، أهمية الشمول الرقمي والتعليم كركائز أساسية لتنمية القوى

والتوجيه الوظيفي والشراكات مع القطاع الصناعي. وتعطي السياسة الأولوية للنساء والشباب والفئات الضعيفة، من خلال تزويدهم بمهارات ملائمة لسوق العمل وإزالة الحواجز التي تعيق التوظيف. كما تُسهم برامج التدريب المتخصصة في القطاعات الناشئة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة. وتوسّع هذه المبادرات نطاق الوصول إلى فرص العمل من خلال إزالة الحواجز المنهجية أمام الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

النهوض بتنمية رأس المال البشري في قطاع السياحة

أحرزت وزارة السياحة في المملكة في عام 2024، بالشراكة مع الأمم المتحدة، تقدّمًا ملحوظًا في تعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال توسيع نطاق التعلم الإلكتروني وإجراء بحوث سوق العمل وتحسين جودة التعليم، بهدف بناء قوة عاملة ماهرة وشاملة في قطاع السياحة. تمثلت إحدى المبادرات الرئيسية في تطوير عشرة مقررات دراسية مفتوحة وموسعة عبر الإنترنت على منصة أكاديمية السياحة التابعة للأمم المتحدة، شملت مجالات مثل تسويق الوجهات وإدارة الفعاليات والتحول الرقمي وتشغيل مرافق الضيافة. وقد تُرجمت هذه الدورات إلى اللغات العربية والإسبانية والفرنسية والصينية، مع تقديم منح دراسية للمقيمين في المملكة، لا سيّما النساء، لتعزيز تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم. وفي الوقت ذاته، شهدت الأكاديمية الإلكترونية ترقية كبيرة للمنصة، بدعم من حملة تواصل عالمية لزيادة معدلات التسجيل.

ولمعالجة تحديات القوى العاملة، قام مرصد سوق العمل السياحي بإعداد تقرير شامل عن سوق العمل، وأجرى تحليلًا لتأثير الذكاء الاصطناعي على وظائف القطاع السياحي، لتقديم رؤى مبنية على البيانات تدعم السياسات الوطنية التي تعزز التنوع والشمول. علاوة على ذلك، ساهم اعتماد تيدكوال من منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة في الارتقاء بمعايير الجودة في التعليم السياحي من خلال مواءمة المؤسسات السعودية مع المعايير العالمية، وذلك بدعم من برامج التوجيه وضمان الجودة المصممة خصيصًا. كما عمل برنامج تنمية كفاءات أعضاء هيئة التدريس في السياحة على تعزيز تصميم المناهج وأساليب التدريس، وتزويد الأكاديميين - ولا سيّما النساء - بالمهارات اللازمة للريادة في تعليم السياحة.

العاملة المستقبلية.

كما كُثفت الأمم المتحدة جهودها لتمكين رائدات الأعمال وتعزيز الابتكار في قطاع السياحة على مستوى المنطقة. أطلقت النسخة الثانية من مسابقة الشركات الناشئة بقيادة نساء في مجال التقنية - الشرق الأوسط، التي تسلط الضوء على دور الشركات الناشئة التي تقودها نساء في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). وقد استضافت مدينة الرياض نهائيات المسابقة، التي شملت جلسات نقاش حيوية حول دمج التقنية بالتأثير التحويلي والاحتفاء بالابتكارات من النساء. وتم تكريم شركتين ناشئتين سعوديتين، دارنت وباز آر، على مساهمتهما في السياحة المستدامة والتطور التقني.

ولدعم الابتكار بشكل أكبر، أُقيمت الدورة التدريبية الرئيسية للابتكار في برنامج نمو صندوق التنمية السياحي (الرياض، مايو 2024) بالتعاون مع صندوق التنمية السياحي وبلاج أند بلاي الشرق الأوسط. وقد زوّدت هذه المبادرة الشركات الناشئة السياحية بأدوات تمكّنها من التوسع المستدام وتعزيز الابتكار طويل الأمد. واستفاد المشاركون من جلسات تدريبية متخصصة تركّز على نمو الأعمال والمسؤولية البيئية، مما عزّز منظومة السياحة المستدامة في المملكة.

تعزيز التعرف على المهارات والتعلم مدى الحياة من أجل توظيف شامل

شهد عام 2024 تقدّمًا كبيرًا في مجال التعرف على المهارات والكفاءات والمؤهلات المكتسبة من خلال التعليم غير النظامي وغير الرسمي. فقد طُورت أنظمة وظيفية لتوثيق المهارات وشهاداتها، وهي الآن في المراحل النهائية من التحقق. وتتيح هذه الأنظمة للعاملين إمكانية إثبات مهاراتهم واعتمادها بغض النظر عن الطريقة التي اكتسبوها بها. كما تم تقديم معايير الكفاءة، التي توفر أدوات تقييم واضحة لقياس المعرفة والمهارات والسمات الشخصية، لمساعدة العاملين على تحديد فجوات المهارات وتلبية معايير الصناعة. لدعم هذا التحول، تم تنفيذ مبادرات للمساعدة الفنية وبناء القدرات، مما يضمن أن معايير الكفاءة تعكس احتياجات سوق العمل.

وتهدف السياسة الوطنية للمهارات والتعلم مدى الحياة، التي تم تطويرها بدعم من الأمم المتحدة، إلى سد الفجوة بين التعليم والتوظيف من خلال تعزيز التدريب المهني



1.4 المخرج

تطوير قطاع الزراعة الريفية بشكل مستدام لتعزيز الإنتاج وإضافة القيمة وتوفير فرص العمل

التصحر والتعاونيات الزراعية لتعزيز الخبرات في سلاسل قيمة الثروة الحيوانية وإنتاج البن وإدارة الغابات. وقد أتاحت الزيارات الدراسية الدولية الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، وشملت وفودًا إلى: إيطاليا (تربية النحل) تركيا (الغابات) المغرب (الإرشاد الزراعي وتصحر الأراضي) وإثيوبيا (البن العربي) وجمهورية كوريا (التعاونيات الزراعية).

كما ساهم دعم الأمم المتحدة في تعزيز الأطر المؤسسية من خلال تأسيس أربع تعاونيات زراعية جديدة وتسجيل سبع مدارس مزارعين ذكية في منصة تعليمية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 74 مزارعًا - غالبيتهم من النساء - تدريبًا مكثفًا في إدارة مشاتل الفاكهة وتعزيز قيمة منتجات النحل وتطوير الأعمال الزراعية، إلى جانب خدمات استشارية للأعمال وتطوير مقترحات التمويل، مما يسهل الوصول إلى الموارد المالية وعزز الروابط مع الأسواق.

عززت الأمم المتحدة الابتكار الزراعي وتبني التكنولوجيا وبناء القدرات في المملكة في عام 2024، مما عاد بالنفع على آلاف المزارعين والتعاونيات والمهنيين الزراعيين. رُوّجت الأمم المتحدة لتسع تقنيات متقدمة، شملت: زراعة الأنسجة للبن والورد وتحسين أصناف الحبوب وجزم تربية ملكات النحل وتقديم خدمات تربية الحيوانات والقطيع السعودي الذكي وإنتاج الأعشاب البحرية والكاميرات الرقمية لقوارب الصيد وأنظمة الري الذكي بالتنقيط. وهدفت هذه التدخلات إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين القدرة على التكيف وتحديث الممارسات الزراعية في سلاسل القيمة المختلفة.

ولتعزيز بناء القدرات وتبادل المعارف، درّبت الأمم المتحدة 4,185 فردًا من خلال 172 فعالية تدريبية، بنسبة 82% من الذكور و18% من الإناث، إلى جانب دعم 87 من صغار المزارعين والتعاونيات و85 موظفًا من وزارة البيئة والمياه والزراعة. كما نُظمت عشر زيارات دراسية شارك فيها 164 فردًا من الوزارة وبرنامج ريف والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة



الكوكب



المجال الاستراتيجي 2

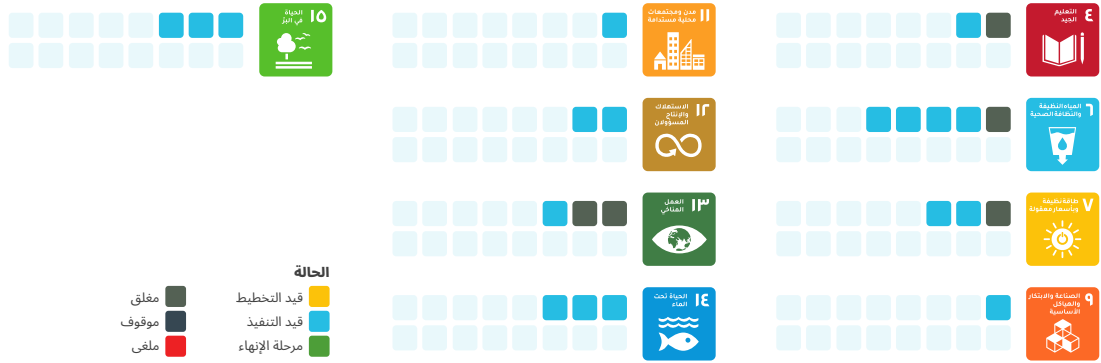
حماية الكوكب من التدهور من خلال توحّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيّر المناخ.



الوكالات المشاركة

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومتطوعو الأمم المتحدة. عملت الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة المملكة، بشكل متواصل على دعم الجهود الوطنية لضمان حماية النظم البيئية في المملكة وموارد الكوكب الطبيعية بشكل مستدام لصالح الأجيال القادمة. وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 6 و12 و13 و14 و15، تم تنفيذ عدد من المبادرات الفعّالة في المملكة خلال عام 2024، شملت الحوكمة البيئية والتخطيط والتعاون الدولي في مجال المناخ وجهود الحفاظ على التنوع الحيوي.

عدد التدخلات البرامجية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة



الشكل 6. عدد الأنشطة المختلفة التي نظمتها الأمم المتحدة ضمن الأولوية (2) حسب أهداف التنمية المستدامة

المخرج 2.1

تعزيز نظام إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (الأراضي والمياه والغابات والبحار) لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي وصون التوازن البيئي في المملكة.

الاجتماعي في حوكمة المياه، بما يضمن الاستدامة والشمول على المدى الطويل.

قادت الأمم المتحدة، من خلال المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، جهوداً واسعة النطاق في استعادة الأراضي والحفاظ على التنوع الحيوي، مساهمة بذلك في تحقيق الهدف 14 «الحياة تحت الماء» والهدف 15 «الحياة في البر». وكجزء من خطة المملكة لتشجير 50 مليار شجرة، تم بالفعل تأهيل 2.7 مليون هكتار، ما ساهم في الحد من التصحر واستعادة النظم البيئية الهشة. كما اتخذت المملكة، في إطار خطة البحث والتطوير والابتكار الوطنية، خطوات نحو توليد 50% من طاقتها من مصادر متجددة، مما يعزز مناعة نظم الأراضي والمياه. وقد أجريت تقييمات فنية واقتصادية للطاقة الحرارية الجوفية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، مما يوفر حلاً قابلاً للتطوير لإدماج الطاقة على المستوى الوطني.

واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في عام 2024 تعزيز نظم إدارة الموارد الطبيعية في المملكة، مع التركيز على الأراضي والمياه والغابات والنظم البيئية البحرية. جاءت هذه الجهود بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما يضمن حماية التنوع الحيوي واستعادة النظم البيئية وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات البيئية مثل التصحر وشح المياه وتغيّر المناخ.

استدامة الأراضي والمياه

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، على تعزيز مشاركة النساء وتمكينهن وتوفير فرص العمل في مجال الإدارة المتكاملة لموارد الأراضي والمياه. وخلال مؤتمر الأطراف السادس عشر، نُظّم حدث رفيع المستوى جمع بين صنّاع السياسات ومنظمات المجتمع المدني وخبراء دوليين لتعزيز نهج مراعي للنوع

الأمم المتحدة دليلاً شاملاً لإدارة التجارب العملية لتوجيه المؤسسة العامة للري في المملكة بشأن أنظمة الري المستقبلية. إضافة إلى ذلك، جرى تدريب 138 من المسؤولين الحكوميين والمرشدين الزراعيين والمزارعين الرائدین على تقنيات الري الحديثة.

كما دعمت الأمم المتحدة المؤسسة العامة للري بخمسة منتجات معرفية هامة، مما عزز القدرات الوطنية في مجال إدارة المياه والحفاظ عليها: تقييمات أداء نظام الري: القواعد والمعايير السعودية لممارسات الري؛ تحليل أداء نظام الصرف الزراعي؛ مكافحة النباتات الغازية والأعشاب الضارة في أنظمة الصرف الصحي؛ الخطة الوطنية الشاملة للري في المملكة.

حماية التنوع الأحيائي والتراث الثقافي

عززت المملكة في عام 2024 التزامها بالحفاظ على التنوع الأحيائي من خلال إطلاق الإطار الوطني السعودي للتنوع الأحيائي، الذي أعد بالشراكة مع الأمم المتحدة ويتمشى مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع الأحيائي. ونظمت الأمم المتحدة ورشة عمل بشأن الحفاظ على التراث الوثائقي في العلا، وذلك في إطار تعزيز جهودها في الحفاظ على التراث الثقافي، حيث قامت بتدريب خبراء محليين على تقنيات الأرشفة والحفظ الرقمية. وأدرجت منطقة الفاو الأثرية في السعودية ضمن قائمة التراث العالمي للأمم المتحدة، تأكيداً على العلاقة الوثيقة بين حماية البيئة وصون التراث الثقافي.

نجحت المملكة، ممثلة بالمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، في تقديم ملفات ترشيح لإنشاء متنزهين جيولوجيين (جيوبارك): شمال الرياض جيوبارك، على بعد 120 كيلومتراً من العاصمة، وسلمى جيوبارك في حائل، شمال المملكة، وذلك بهدف تعزيز تراثها الجيولوجي بشكل أكبر، فيما يتعلق بجميع الجوانب الأخرى للتراث الطبيعي والثقافي في المنطقة. ونظم المركز بالتعاون مع الأمم المتحدة، في أعقاب تقديم ملفي ترشيح الموقعين الجديدين كمتنزهين جيولوجيين لدى اليونسكو، ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لتعزيز مفهوم المتنزهات الجيولوجية في الدول العربية. وشهدت الورشة حضوراً متنوعاً من الخبراء والمتخصصين في مجال الجيولوجيا والتراث الجيولوجي لمشاركة أفضل الممارسات وتبادل المعرفة وتقييم التحديات والاحتياجات المستمرة لتعزيز وتطوير المتنزهات الجيولوجية الطموحة في المنطقة.

إدراكاً للدور الحاسم للشباب في تحقيق الاستدامة، استضافت المملكة، ممثلة بالمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، منتدى شباب الإنسان والمحيط الحيوي العربي الإقليمي الأول، في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2024 في جازان، المملكة. وقد ضمت هذه الفعالية أكثر من 50 من القادة الشباب والباحثين

النهوض بالاستخدام المستدام للأراضي والحفاظ على الغابات

دعماً للإدارة المستدامة للأراضي، أطلقت الأمم المتحدة والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي خمس تقنيات مبتكرة للحفاظ على البيئة، بما يضمن استدامة الأراضي والغابات على المدى الطويل، وشملت المبادرات الرئيسية ما يلي:

- توسيع الجرد الوطني للغابات: بدأ كمرحلة تجريبية في منطقة الباحة، ويجري توسيعه حالياً على مستوى المملكة بدعم تقني من الأمم المتحدة.
- برنامج محميات الغابات: يشمل 241 غابة في أربع مناطق، تم مسحها وتوثيقها بهدف الحفاظ عليها على المدى الطويل.
- خطط إدارة السياحة البيئية والمتنزهات الوطنية: بدأت كتجربة في منطقة وثلان، ويجري توسيعها لتشمل أربع حدائق وطنية إضافية.
- أنظمة إدارة الرعي المجتمعي: طبقت بنجاح في منطقة عرعر، مع خطط للتوسع إلى مناطق رعي إضافية.

دعماً لمكافحة التصحر، دعمت الأمم المتحدة تركيب حواجز ميكانيكية على مساحة 2,600 هكتار في منطقة الأحساء، مع خطط للتوسع إلى 14 موقعاً إضافياً. كما تم إنشاء محطة تجريبية لمراقبة زحف الرمال في الأحساء لجمع البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي، إلى جانب التخطيط لإنشاء 20 محطة إضافية على الصعيد الوطني.

لتعزيز المشاركة المجتمعية، قدمت الأمم المتحدة مفهوم «القرية البيئية» في منطقة الجوف، بهدف تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. كما تم استقطاب 19 منظمة غير حكومية ومجموعة بيئية في الأحساء والجوف، لتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود استعادة الأراضي والحفاظ عليها.

تعزيز كفاءة استخدام المياه من خلال أنظمة الري المتطورة

أدت الأمم المتحدة دوراً محورياً في تحديث إدارة موارد المياه من خلال إعداد ثلاثة أنظمة ري متطورة وتنفيذها في 22 موقعاً تجريبياً في ثماني مناطق: وحدات الري الفواري متوسطة التدفق لري محاصيل الأشجار وخطوط الري بالتنقيط المعادلة للضغط للصوبات الزراعية والرشاشات المتحركة للحبوب.

وقد أدت هذه التقنيات إلى زيادة كفاءة استخدام المياه بشكل كبير مع تقليل هدر المياه الزراعية، وضمان ممارسات الري المستدامة في جميع أنحاء المملكة.

يهدف اعتماد أفضل الممارسات بشكل منهجي، أعدت



الميدانية للمشاركين فرصة التفاعل مع المجتمعات المحلية وتعزيز العلاقة بين جهود الحفاظ على التراث الثقافي والشمول الاجتماعي.

تعزيز رصد المياه والصرف الصحي

نظمت الأمم المتحدة ووزارة البيئة والمياه والزراعة ورشة عمل وطنية بشأن رصد والإبلاغ عن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه والصرف الصحي في أكتوبر 2024، وذلك لتعزيز مبادرات المياه النظيفة والصرف الصحي. وقد ضم هذا التجمع الوكالات الرئيسية الراحية لمؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، مما عزز التعاون ودعم قدرة المملكة على تتبع التقدم المحرز في مجال أمن المياه والصرف الصحي والإبلاغ عنه.

والمهتمين بحماية البيئة من جميع أنحاء المنطقة العربية، حيث يهدف المنتدى لتعزيز تبادل المعارف ودعم التنمية المستدامة وتعزيز مشاركة الشباب في برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع للأمم المتحدة. وركز المنتدى على أهمية دور الشباب في سد الفجوة بين المجتمعات المحلية وواضعي السياسات، لا سيما في مجال حوكمة وإدارة محميات المحيط الحيوي. كما وفر المنتدى منصة لتمكين الشباب من الاضطلاع بدور فاعل في الحفاظ على التنوع الحيوي واستعادة النظم البيئية والإدارة المستدامة للموارد مع معالجة التحديات البيئية الإقليمية. وقد شكلت الزيارة الميدانية لمحمية جزر فرسان للمحيط الحيوي، أول محمية محيط حيوي سعودية معتمدة لدى الأمم المتحدة، أبرز فعاليات المنتدى، واكتسب المشاركون رؤى ثاقبة بشأن تحديات الحفاظ على التراث الثقافي وممارسات الإدارة المستدامة، مما عزز أهمية دمج المعرفة التقليدية مع الأساليب المبتكرة في رعاية البيئة. كما أتاحت الزيارة

المخرج 2.2

زيادة المعرفة والوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي بين جميع الأشخاص في المملكة العربية السعودية.

- شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف: باستهداف 80 دولة من الدول الأكثر عرضة للجفاف، وتوفير الدعم الفني والمساعدة المالية.
- مبادرة رصد العواصف الرملية والترايبية: توسيع قدرات نظام الإنذار المبكر العالمي للتخفيف من تأثير العواصف الرملية والترايبية. وسيتولى إدارة هذه المبادرة المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية التابع لمجلس التعاون الخليجي، ومقره المركز الوطني للأرصاد في جدة. وقد تعهدت المملكة بتقديم 10 ملايين دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس المقبلة، داعية الدول الأخرى ووكالات الأمم المتحدة إلى المساهمة بها.

أمضت المملكة خطوات كبيرة في تعزيز الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي، حيث تقدم الأمم المتحدة الدعم الفني وبناء القدرات ومبادرات التوعية العامة لتعزيز الممارسات البيئية المستدامة. وظل التركيز، طوال عام 2024، منصبا على تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية وتعزيز القدرات المؤسسية وتوجيه العمل الوطني والعالمى نحو الاستدامة.

تعزيز الوعي والدعم البيئي

وفرت استضافة المملكة لليوم العالمي للبيئة 2024 في 5 يونيو 2024 منصة لإبراز الجهود الوطنية والعالمية في مجال استعادة الأراضي ومكافحة التصحر والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف -وهي موضوعات هامة تتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030. علاوة على ذلك، استضافت المملكة الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في الرياض، حيث ضمت الجهات المعنية الدولية لحشد الجهود العالمية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي والتكيف مع تغير المناخ. وقد عززت هذه الفعاليات دور المملكة باعتبارها دولة رائدة في مجال الاستدامة البيئية وعززت الوعي العام بالتحديات المناخية الملحة.

وتستند هاتان المبادرتان إلى نتائج المؤتمر الدولي الأول للعواصف الغبارية والرملية، الذي عقده المركز الوطني للأرصاد والأمم المتحدة في الرياض في الفترة من 4 إلى 6 مارس 2024، إلى جانب ورشة عمل ورشة عمل بناء القدرات في مجال تحليل ونمذجة العواصف الرملية والترايبية في المنطقة العربية، والتي نظمت بالشراكة مع الأمم المتحدة في الفترة من 2 إلى 3 مارس 2024.

أعدت استراتيجية تواصل لوزارة البيئة والمياه والزراعة، لدعم جهود التوعية الوطنية، مما يؤدي إلى تسهيل حملات الدعم والمواد التعليمية وإشراك أصحاب المصلحة لتعزيز العمل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، عقدت أكثر من 131 ورشة عمل وندوة وجلسة تدريبية،

أظهرت المملكة ريادتها العالمية في مجال التكيف مع المناخ في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2024، من خلال إطلاق مبادرتين بارزتين:

وتشجيع الممارسات الصناعية المستدامة بيئيًا. ويهدف المشروع، الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة ووحدة الأوزون الوطنية والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، إلى التخلص التدريجي من مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون في القطاعات الصناعية والتجارية في المملكة، وضمان الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية مع تعزيز ممارسات الإنتاج المستدامة.

تعزيز الحفاظ على البيئة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

إدراكًا لأهمية الحفاظ على التنوع الحيوي، دعمت الأمم المتحدة المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية في تنفيذ أفضل الممارسات لاستراتيجيات التربية في الأسر والحفظ وحماية الموائل. وشملت المبادرات الرئيسية وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة النزاعات بين الإنسان والحياة البرية، وخطط الاستجابة للطوارئ للحياة البرية الأرضية وخطة عمل استراتيجية لإعادة إدخال الفهود.

بالإضافة إلى ذلك، أدى التعاون مع المركز الوطني للأرصاد إلى اقتراح إعادة تنظيم هيكل المركز واختيار الموقع لـ 12 نظامًا لاستطار السحب والتدريب المتخصص لموظفي المركز الوطني للأرصاد لتعزيز جهود التكيف مع المناخ على المستوى الوطني.

تعزيز الإصلاحات السياسية والقانونية لحماية البيئة

أعد تقرير حالة البيئة لتقديم تحليل شامل بشأن التقدم البيئي والتحديات والتوصيات السياسية في المملكة. كما قدم الدعم الاستشاري القانوني لتعزيز آليات إنفاذ الجرائم البيئية وضمان توافق الأنظمة الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية.

وقد شارك فيها نحو 4,757 مشاركًا بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، مما يضمن نشر المعرفة على نطاق واسع بشأن الاستهلاك المسؤول والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وأفضل ممارسات الاستدامة.

تعزيز القدرات المؤسسية للإدارة البيئية

قدمت الأمم المتحدة الدعم الفني لصندوق البيئة السعودي، من خلال تقديم التوجيه بشأن استراتيجيات التخصيص وهياكل الحوافز وتنفيذ المنح لتعزيز آليات التمويل البيئي. وتضمن تطوير المرحلة الثالثة من مؤشر الأداء البيئي إجراء عمليات المراجعة الشاملة والتعديلات والإتمام، إلى جانب ترقية لوحة المعلومات البيئية في وزارة البيئة والمياه والزراعة، بما يضمن تحسين رصد التقدم المحرز في مجال الاستدامة والإبلاغ عنه. كما جرى تعزيز جهود بناء القدرات من خلال دعم المؤسسات البيئية الرئيسية، وقدمت المساعدة الفنية للمركز الوطني لإدارة النفايات، مع التركيز على وضع المخططات الرئيسية واستراتيجيات التوعية وبرامج المسؤولية الموسعة للمنتجين. وعلى نحو مماثل، أدى التعاون مع المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي إلى إعداد المبادرة الوطنية للسلامة الكيميائية وتحسين أنظمة مراقبة جودة المياه ووضع مخطط تنفيذ اتفاقية ميناماتا في المملكة.

أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المرحلة الثانية من خطة إدارة التخلص التدريجي من مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون لدعم جهود المملكة في الحد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون امتثالاً لبروتوكول مونتريال. وتتماشى هذه المبادرة مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الصناعة والابتكار والبنية التحتية والهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة الاستهلاك والإنتاج المسؤولين والهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة العمل المناخي من خلال تعزيز القدرات المؤسسية



الازدهار



المجال الاستراتيجي 3

كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة بظّلها الرخاء وتلبي طموحاتهم.

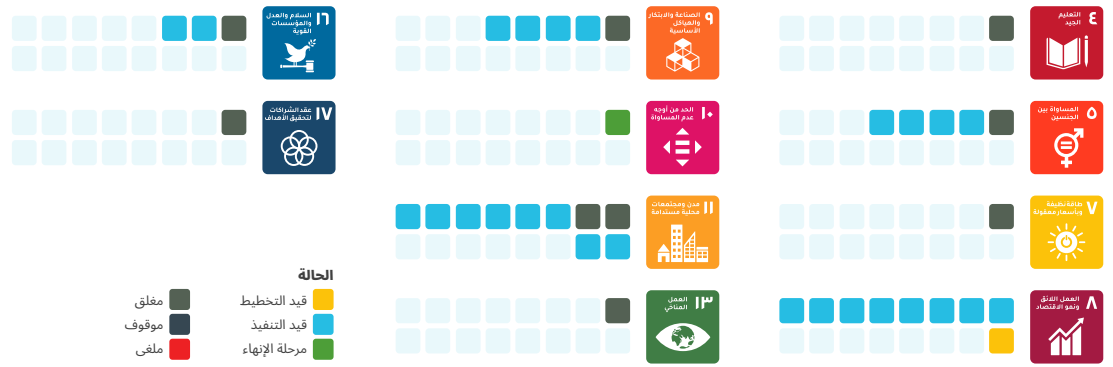


الوكالات المشاركة

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واليونيسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وجهت الأمم المتحدة، على مدار عام 2024، جزءًا كبيرًا من مواردها نحو تعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، مع إعطاء الأولوية بشكل خاص لتحسين توافقها مع مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب» والأخلاقيات البيئية. وكانت جهود الأمم المتحدة في بناء القدرات وتعزيزها المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 7 و8 و9 و10 و11 ناجحة بشكل خاص في دعم قطاعات التخطيط الحضري وريادة الأعمال والزراعة في المملكة.

عدد التدخلات البرامجية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة



الشكل 7. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المُقررة في إطار الأولوية 3 لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

المخرج 3.1

تعزيز الأطر السياسية والقانونية في قطاع العمل لحماية حقوق العمال ودعم فرص العمل العادلة والهجرة الآمنة للعمالة.

التنمية الإقليمية وتوفير الإرشادات والتوصيات السياسية للهيئات المحلية وتوعية المراجعات المحلية الطوعية كأداة لمعالجة تحديات التنمية المحلية. وقد ساعدت الأمم المتحدة، من خلال العمل الوثيق مع خمس هيئات إقليمية، في تحديد المزايا التنافسية الإقليمية والاستفادة منها، مما ساهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل والنمو المستدام. إضافة إلى ذلك، سهّلت الأمم المتحدة برامج بناء قدرات القادة الإقليميين، وزودتهم بالأدوات والخبرات اللازمة لإنشاء تجمعات اقتصادية متخصصة. ومن المبادرات البارزة التعاون البحثي بين الأمم المتحدة ووزارة الاقتصاد والتخطيط لإعداد سلسلة القيمة لزراعة الزيتون والزيت، بهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتنويع الإنتاج الزراعي وتوسيع فرص العمل، وخاصة في المناطق الريفية.

قدمت الأمم المتحدة، إلى جانب التنمية الريفية،

دعمت الأمم المتحدة، من خلال هذا المخرج، التزام المملكة القومي بتعزيز الأطر السياسية والقانونية في قطاع العمل لحماية حقوق العمال ودعم التوظيف العادل. وانطلاقاً من تعزيز تدابير منع عمالة الأطفال وتنفيذ سياسات السلامة والصحة المهنية الوطنية إلى تعزيز التعاون الدولي والتركيز على التنمية المستدامة، تحقق المملكة خطوات كبيرة نحو إنشاء سوق عمل أكثر شمولاً وأماناً واستدامة للجميع.

تعزيز التنمية الإقليمية والنمو الاقتصادي الشامل

أدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، في عام 2024، دوراً رئيسياً في تعزيز حوكمة التنمية الإقليمية وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في المملكة. ودعمت الأمم المتحدة إعداد استراتيجيات

تعزيز إطار مكافحة الإتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع المعايير الدولية

عززت المملكة جهودها، في عام 2024، لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال المرحلة الثانية من مشروع مشترك بين الأمم المتحدة وهيئة حقوق الإنسان السعودية، التي ترأس لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص. ركزت هذه المبادرة على بناء القدرات المؤسسية وتعزيز التنسيق بين الوكالات وضمان اتباع مناهج تركز على الضحايا في جهود مكافحة الاتجار بالبشر. وقد شارك نحو 1,440 ممارسًا (24% منهم نساء) -منهم مسؤولون حكوميون من الجهات الأعضاء في لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص- في سلسلة من ورش العمل التدريبية المتخصصة. وتناولت هذه الدورات تقنيات التحقيق وتحديد هوية الضحايا وبروتوكولات المقابلات واستراتيجيات الحماية وإعداد تقارير تفتيش العمل. وقد نُظمت زيارة دراسية إلى النمسا، في إطار هذه المبادرة، مما أتاح للمسؤولين السعوديين فرصة الاطلاع المباشر على أفضل الممارسات الدولية في جهود مكافحة الاتجار بالبشر.

عقدت الأمم المتحدة أول محاكمة صورية لجرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة، مما وفر لممارسي العدالة الجنائية بيئة محاكاة لدعم استجابتهم القانونية واستراتيجيات الملاحقة القضائية وتدابير حماية الضحايا. بالإضافة إلى ذلك، أعدت برنامج تدريب المدربين، الذي يزود مسؤولين مختارين بالخبرة اللازمة لنشر المعرفة داخل مؤسساتهم المعنية، مما يضمن استدامة جهود مكافحة الاتجار بالبشر على المدى الطويل، هذا وقد حُدثت آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص، والتي أُطلقت في الأصل بدعم من الأمم المتحدة في مارس 2020، بنجاح في عام 2024، وتعمل تلك الآلية المعدلة على تعزيز التنسيق بين الوكالات وخدمات دعم الضحايا وإجراءات إدارة الحالات، مما يمكّن التزام المملكة بنهج يركز على الناجين.

صدرت موارد ملائمة لزيادة دعم تدابير مكافحة الإتجار بالبشر، تشمل ما يلي:

- المبادئ التوجيهية لوحدات الشرطة وأقسام النيابة العامة لتحسين التعامل مع القضايا وضمان التدخلات في الوقت المناسب؛
- مدونة السلوك الصادرة للشركات لمنع العمل القسري داخل سلاسل التوريد ودعم المساءلة المؤسسية في التدابير المناهضة للاتجار بالبشر؛
- إجراءات التشغيل القياسية الصادرة للمستشفيات والمراكز الطبية مما يتيح للعاملين المساهمين في مجال الرعاية تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص وإحالتهم إلى الحماية المناسبة وإعادة التأهيل.

تحليلات فنية وتوصيات استراتيجية لتوجيه إعداد استراتيجيات تنمية إقليمية مختارة، بما يضمن مواءمتها مع المتطلبات والفرص المحلية. وركزت هذه الجهود على النمو الاقتصادي الشامل ووضع خطط التنمية الإقليمية بما يعكس مواطن القوة المحلية، مع التركيز على خلق فرص العمل والابتكار. وقد نفذت الأمم المتحدة، استكمالاً لهذه الجهود، برامج تدريبية ومبادرات لتبادل المعرفة لتعزيز القدرات الفنية والاستراتيجية لواضعي السياسات. وتضمنت المبادرات الرئيسية دورة الاقتصاد الدائري، التي قدمت ممارسات كفاءة الموارد المستدامة، وتدريبًا على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، مما يوضح الحلول الرقمية للمرونة الاقتصادية.

ساهمت جهود الأمم المتحدة المستهدفة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، في إطار التزامها بإدماج النوع الاجتماعي، في رفع معدل مشاركة القوى العاملة النسائية في المملكة إلى 30%. وتؤكد هذه المبادرات الجماعية على الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز المرونة الاقتصادية ودعم الابتكار والنهوض بالتنمية الشاملة وضمان تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال استراتيجيات النمو المستدام والعدال.

تعزيز إطار مكافحة الإتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية

ساهم مشروع «تعزيز آليات مكافحة الاتجار بالأشخاص في المملكة» في تعزيز إطار سياسة مكافحة الاتجار بالأشخاص في المملكة بشكل كبير من خلال إعداد أدوات رئيسية وبرامج تدريبية ومبادرات توعية. وشكلت عملية إنشاء أدوات الرصد والتقييم أبرز المراحل لإدارة الحالات، مما حسّن تحديد حالات الاتجار بالأشخاص وإحالتها وتتبعها. وقد عززت هذه الإجراءات التنسيق بين الوكالات، مما ضمن تدخلات أكثر فعالية لحماية ضحايا الاتجار ومقاضاة الجناة.

ولغرض بناء القدرات المؤسسية، أطلقت الأمم المتحدة برنامج تدريب المدربين، بهدف تزويد مسؤولي العمل وإنفاذ القانون والأخصائيين الاجتماعيين بالمعارف والمهارات الموحدة لتدريب الآخرين على أفضل الممارسات في مكافحة الاتجار بالبشر. بالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمم المتحدة مواد توعية، منها منشور للسفارات لمساعدة مسؤوليها القنصليين على التعرف على مؤشرات الاتجار بالأشخاص ودليل لأصحاب عمل عاملات المنازل لتعزيز ممارسات العمل الأخلاقية ومنع الاستغلال. وقد عززت هذه الجهود التزام المملكة بحماية حقوق العمال المهاجرين ومنع الاتجار بالبشر.



وتعمل هذه المبادرات مجتمعة على تعزيز قدرة المملكة على منع الاتجار بالأشخاص وقمعه وملاحقته مع مواومة الجهود الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

مواومة جهود المملكة لمكافحة الاتجار بالبشر مع معايير العمل الدولية

أجرت الأمم المتحدة دورات تدريبية متخصصة حول معايير التصنيف الدولي للاتجار بالبشر للكيانات الممثلة في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، دعماً منها لجهود المملكة في مواومة أطرها القانونية الدولية وتعزيز استجابتها للاتجار بالأشخاص، وتهدف جهود بناء القدرات هذه إلى تعزيز الاتساق المؤسسي من خلال مواومة الأطر الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مع أفضل الممارسات العالمية، كما ركزت التدريبات على تعزيز أنظمة إدارة الحالات وتزويد المسؤولين بأدوات موحدة لتحديد حالات الاتجار بالأشخاص ورصدها والاستجابة لها بمزيد من فعالية، واكتسب المشاركون المعرفة الفنية في تحديد هوية الضحايا والأطر القانونية وآليات الإحالة وعمليات اتخاذ القرار القائمة على البيانات، وقد دعمت هذه الجهود استجابة أكثر تنسيقاً ومنهجية وقائمة على الحقوق عبر الوكالات ذات الصلة. أدت هذه المبادرة أيضاً دوراً محورياً في تعزيز تنفيذ السياسات والقدرة المؤسسية من خلال التعاون بين الوكالات، كما عززت الكفاءة التشغيلية في تحديد حالات الاتجار بالبشر والاستجابة لها، مع زيادة الوعي العام من خلال زيادة مشاركة المجتمع ومشاركة القطاع الخاص. وعليه فقد ساهمت هذه التدخلات مجتمعة في تطوير نهج أكثر تكاملاً وتركيزاً على الضحايا لمكافحة الاتجار بالبشر.

تعزيز معايير حماية الأطفال والسلامة المهنية

في عام 2024، تعاونت الأمم المتحدة مع مجلس شؤون الأسرة لتعزيز تدابير حماية الطفل ومكافحة عمالة الأطفال في المملكة، وهدفت هذه الجهود إلى تزويد الأخصائيين الاجتماعيين ومفتشي العمل والمعلمين ومسؤولي إنفاذ القانون بالمهارات اللازمة لتحديد انتهاكات عمالة الأطفال ومنعها والاستجابة الفعالة لها، كما قدم برنامج تدريبي حول منع عمالة الأطفال، المُعد بالشراكة مع مجلس شؤون الأسرة، منهجية دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام، والتي استهدفت مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، شاملة المهنيين الإعلاميين وموظفي قطاع التعليم والأخصائيين الاجتماعيين والممثلين الحكوميين، وشددت هذه المبادرة على الدور الحاسم للتوعية العامة والمشاركة الإعلامية في حظر تشغيل الأطفال وتعزيز حقوقهم.

تؤكد هذه الجهود المستمرة على التزام المملكة بحماية الفئات السكانية الضعيفة ودعم مسارات هجرة العمالة الأكثر أمناً وفرص العمل العادلة بما يتماشى مع حقوق الإنسان الدولية ومعايير العمل.

يُعد تصديق المملكة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 187 - بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين بتاريخ 4 يونيو 2024 من أبرز الأحداث في هذا العام، وباعتبارها الاتفاقية السابعة الأساسية لمنظمة العمل الدولية التي صادقت عليها المملكة، فإن هذه الخطوة تؤكد التزام المملكة بتعزيز حقوق العمال والسلامة في مكان العمل، كما ستعمل تلك الاتفاقية، التي من المقرر أن تسري في 4 يونيو 2025، على تعزيز أطر السلامة والصحة المهنية في المملكة ودعم الحد من الحوادث والأمراض في مكان العمل وتعزيز ثقافة السلامة الوقائية في جميع المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، أُعد برنامج تدريب المدربين لما يصل إلى 50 متخصصاً، بما في ذلك الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون ومديرو الحالات ومفتشو العمل ومديرو المدارس وضباط الشرطة، وقد قدم التدريب المعرفة الفنية والنظرية حول المعايير الدولية لعمل الأطفال والتشريعات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال حماية الطفل وتفتيش العمل، حيث شارك المشاركون في أساليب التعلم التفاعلية، مما عزز قدرتهم على اكتشاف حالات عمالة الأطفال وتوثيقها والإبلاغ عنها، وتعمل هذه الجهود على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية، وضمان حماية الأطفال، وخاصة أولئك المهمشين، من الاستغلال، كما عمل البرنامج على تعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي وتناول الحواجز التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشباب الضعفاء، مثل الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض.

تعاونت هيئة حقوق الإنسان السعودية، بصفتها الكيان الذي يرأس لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، مع الأمم المتحدة لتنظيم ندوة إقليمية حول التعاون عبر الحدود في مكافحة الاتجار بالبشر، وقد جمعت الأحداث ممثلين من كافة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن



تعزير قدرات منع الجريمة والعدالة الجنائية في المملكة

قدمت الأمم المتحدة، بالشراكة مع قسم التدريب في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الدعم لوزارة الداخلية في تعزيز استراتيجيات الوقاية من الجريمة من خلال برامج بناء القدرات المستهدفة، كما أقدم 26 مسؤولاً من مسؤولي إنفاذ القانون في وزارة الداخلية على تعزيز خبراتهم في مجال الوقاية من الجرائم بين الشباب وإعادة تأهيلهم، مع التركيز على استراتيجيات علاج السجناء وإعادة تأهيلهم وإعادة إشراكهم اجتماعياً، وقد قدم التدريب أفضل الممارسات الدولية في مجال العقوبات البديلة وإعادة التأهيل المجتمعي وإعادة إدماج المجرمين مما يضمن نهجاً أكثر فعالية قائماً على حقوق الإنسان في مجال العدالة الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، شارك 27 مسؤولاً من مركز أبحاث الجريمة بوزارة الداخلية في ورشة عمل تدريبية تمهيدية تهدف إلى مواءمة النظم الوطنية لإنتاج بيانات الجريمة مع المعايير الدولية، وركز هذا التدريب على التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وهو إطار معترف به عالمياً لتعزيز جودة بيانات الجريمة والعدالة الجنائية وقابليتها للمقارنة، ومن خلال دمج هذه المنهجيات، تمكنت المملكة من تحسين قدرتها على تتبع اتجاهات الجريمة وتحليلها وتسهيل وضع السياسات القائمة على الأدلة والتوافق مع رصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن العام والسلامة والاتجار والفساد والوصول إلى العدالة.

النهوض بالسلامة والصحة المهنية في المملكة

في أعقاب اعتماد السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية في المملكة، واصلت الأمم المتحدة تقديم دعمها الفني لتعزيز السلامة في مكان العمل وحقوق العمال، ووضعت استراتيجية شاملة للصحة والسلامة المهنية وإطار عمل لتنفيذها بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، وخاصة اتفاقية السلامة والصحة المهنية (رقم: 155) والإطار الترويجي لاتفاقية السلامة والصحة المهنية (رقم: 187)، حيث تضع تلك الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية أهدافاً وأولويات وإجراءات سياسية واضحة لتعزيز حماية مكان العمل، كما تعمل على تعزيز بيئة عمل آمنة تعزز المشاركة العادلة، وتضمن استفادة الفئات المهمشة من حماية العمال القوية، ويعمل هذا النهج الشامل على إزالة الحواجز الهيكلية وتعزيز الامتثال للوائح السلامة والصحة المهنية الدولية، مما يساهم في تحقيق هدف رؤية 2030 المتمثل في إنشاء سوق عمل أكثر أماناً وعدلاً واستدامة. وسعت المملكة التزامها بحماية حقوق العمال من خلال إطلاق برنامج تدريبي مستهدف مع الأمم المتحدة لمنع عمالة الأطفال وجمعت هذه المبادرة بين التعليم والفنون والمشاركة الإعلامية لرفع مستوى الوعي وتنفيذ التدابير الوقائية وضمان حصول الأطفال المعرضين للخطر على الحماية الاجتماعية اللازمة.

المخرج 3.2

تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي، وتعزيز التوسع الحضري المستدام، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات السكانية الضعيفة.

تؤدي أفضل الممارسات والأدوات العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً في توفير الخبرات المتطورة والمساعدة الفنية لهذه المجالات من العمل وتعزيزها.

وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية لهذه المبادرة في تعزيز قدرات الحكومات اللامركزية، شاملة الأمانات والبلديات، على تحسين تقديم الخدمات ودمج استراتيجيات التخطيط الحضري المستدام، فمن خلال تعزيز هياكل الحوكمة المحلية وزيادة القدرات الفنية، يهدف المشروع إلى تزويد الجهات اللامركزية بالأدوات اللازمة لإدارة التوسع الحضري السريع بفعالية مع ضمان الشمول والاستدامة البيئية، وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للمشروع في وضع استراتيجية تنمية حضرية شاملة ومستدامة، تتضمن مبادئ الإدماج الاجتماعي، والوصول العادل إلى الخدمات والرعاية البيئية.

وضع إطار شامل للسياسات الحضرية

أطلقت الأمم المتحدة ووزارة البلديات والإسكان مبادرتين رئيسيتين تركزان على تعزيز أطر الحوكمة الحضرية والتخطيط المكاني، لمزيد من دعم التحول الحضري في المملكة، وتهدف تلك المبادرات إلى وضع سياسة حضرية وطنية ومراجعة مشروع قانون التخطيط المكاني لإعادة تعريف أدوات التخطيط والأدوار والمسؤوليات لإدارة التنمية الحضرية، وتضمنت العملية إجراء مراجعة منهجية للسياسات الحضرية الوطنية وتقييم أفضل الممارسات العالمية وتحليل تشخيصي للتحديات الحضرية وثغرات الحوكمة في المملكة.

أجريت تمارين المقارنة والتحليلات المؤسسية لضمان أن يكون إطار السياسة الحضرية قائماً على الأدلة ومتماشياً مع المعايير الدولية، وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مشاورات بين الجهات المعنية ونواب وزارة البلديات والإسكان للتحقق من أولويات السياسة وتحسين استراتيجيات الحوكمة، ومن أبرز محاور هذه المبادرة دمج منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وإدماج ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط الحضري في المملكة، ومن خلال تحديد الفجوات في السياسات المراعية للنوع الاجتماعي وتدابير إمكانية الوصول، تضمن الإطار توجيهات سياسية استراتيجية تهدف إلى ضمان الإدماج الاجتماعي والتنمية الحضرية العادلة، وستوجه نتائج هذه المبادرة تنفيذ الإجراءات السياسية في عام 2025، مما يعزز التزام المملكة بالنمو الحضري المستدام والشامل والمرن.

دعمت الأمم المتحدة المملكة من خلال تعاونها مع وزارة

أدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات الحكومية السعودية في عام 2024، دوراً حاسماً في تعزيز التوسع الحضري المستدام والحفاظ على التراث الثقافي، ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة، ركزت الجهود على تعزيز الحوكمة الحضرية وتشجيع التخطيط الحضري الشامل ودمج الاستدامة في سياسات التنمية الحضرية، وقد قدمت الأمم المتحدة الخبرة الفنية والتوجيه السياسي ومبادرات بناء القدرات لدعم التحول الحضري في المملكة في إطار رؤية 2030، وضمان بقاء الفئات السكانية الضعيفة والمرونة في مواجهة المناخ والحفاظ على الثقافة أولويات أساسية.

تعزيز الحوكمة الحضرية والتنمية المستدامة

بالشراكة مع وزارة البلديات والإسكان، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة شاملة تهدف إلى تحسين الحوكمة الحضرية وتخطيط المدن في المملكة، وبناءً على هذا التعاون السابق، وخاصة منذ عام 2016 في إطار برنامج المدن السعودية المستقبلية، تضع هذه المبادرة الأساس للتحول الحضري من خلال دمج التخطيط التشاركي، وإشراك الجهات المعنية، ووضع السياسات القائمة على الأدلة، وتركز هذه المبادرة الحالية، التي تستمر حتى عام 2027، على إشراك الجهات المعنية ووضع معايير المقارنة ووضع منهجية استراتيجية لتوجيه جهود التوسع الحضري في المستقبل، كما تعمل على تعزيز الحوكمة متعددة المستويات وتمكين السلطات المحلية من تحديد التحديات وإعداد حلول مخصصة وتنفيذ أطر التخطيط الحضري التي تبين الاحتياجات الفريدة لمدينتهم.

تقدمت المبادرة، بعد تشكيل فريق متخصص ووضع إطار المشروع، بإجراء تقييم معمق لسياسات التنمية الحضرية القائمة، وقد وضع هذا التقييم الأساس لإنشاء نهج منهجي جديد يحدد أهداف التنمية وسيناريوهات التخطيط الحضري التي ستختبر في عام 2025. وقد نُظمت هذه الجهود حول ست مبادرات رئيسية: (1) إعداد سياسة حضرية وطنية؛ و(2) تحديث قانون التخطيط المكاني واعتماده؛ و(3) عملية تصنيف وإعادة تشكيل للخدمات البلدية بما يتماشى مع الرؤية التنموية الطموحة للمملكة؛ و(4) إعداد نموذج تشغيلي جديد للبلديات لتعزيز الكفاءة والفعالية؛ و(5) مراجعة الخطط المحلية والأكواد الحضرية؛ و(6) إنشاء مختبر حضري مدمج مع وزارة البلديات والإسكان، كمساحة استراتيجية لاستكشاف التحديات الحضرية المحددة على أنها فجوات رئيسية في جميع المدن السعودية وحلها.

قيادة توطين أهداف التنمية المستدامة

في إطار تفويض الأمم المتحدة لتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة، اتخذت المملكة خطوات ملموسة لدمج التخطيط الحضري المرتكز على الأهداف مع هياكل الحكومة لديها. وقد أدت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في دعم المدن السعودية لملاءمة أولوياتها التنموية مع أهداف الاستدامة العالمية، من خلال تسهيل إجراء المراجعات المحلية الطوعية - وهي آلية أساسية لتتبع التقدم الحضري وتعزيز اتخاذ القرار القائم على الأدلة.

قدّمت الأمم المتحدة في المدينة المنورة الدعم لهيئة تطوير المدينة المنورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتماد نهج المدينة الذكية المرتكز على الإنسان. ويهدف هذا التحول إلى ترسيخ مكانة المدينة المنورة كمدينة ديناميكية، ومستدامة، وشاملة، تضمن جودة حياة عالية لسكانها وزوارها. وسيستمر تأثير المراجعة المحلية الطوعية في التبلور خلال عام 2025 وما بعده، موجّهًا التخطيط الحضري الاستراتيجي وتنفيذ السياسات ذات الصلة.

بينما عملت الأمم المتحدة في مدينة بريدة (منطقة القصيم) على تعزيز التخطيط الحضري من خلال استراتيجيات قائمة على البيانات. وقد اضطلع مرصد القصيم الحضري بدور محوري في جمع بيانات عالية الجودة لدعم السياسات الحضرية، وضمان مواءمة القرارات مع الأهداف الوطنية والعالمية للتنمية المستدامة. وركزت المراجعة المحلية الطوعية في بريدة على دمج أهداف التنمية المستدامة مع السياسات، وتعزيز مشاركة الجهات المعنية، وتمكين التنمية المحلية المستدامة. وقد تم تطوير أكثر من 60 مؤشرًا لتقييم التقدم المحرز عبر سبعة من أهداف التنمية المستدامة (الأهداف 1، 3، 4، 5، 6، 11، و17)، مما يتيح خارطة طريق شاملة للنمو المستدام في المدينة.

تعزيز حلول الطهي النظيف وكفاءة الطاقة في البيئة العمرانية

إلى جانب إصلاحات السياسات الحضرية، حققت المملكة تقدمًا كبيرًا في حلول الطاقة النظيفة لدعم التنمية الحضرية المستدامة. وبالتعاون مع مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية والأمم المتحدة، أطلقت المملكة تقريرًا رئيسيًا بعنوان: « دور الغاز النفطي المسيل في تحقيق انتقال عادل وشامل في مجال الطاقة في أفريقيا والمنطقة العربية ». وقد قدّم هذا التقرير رؤى معمقة بشأن الطهي النظيف، موضحة الفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتوسيع استخدام الغاز النفطي المسيل. وسلط التقرير الضوء على توصيات سياسية محورية، مشددًا على ضرورة إدماج إصلاحات تنظيمية، والتعبئة المالية، وتعزيز الشركات متعددة القطاعات لمعالجة فجوة الطهي

البلديات والإسكان وأمانة الرياض والهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، في تعزيز التخطيط الحضري والحكومة والتعاون الدولي لدعم أجندة التنمية الحضرية المستدامة في المملكة، وركزت المبادرات الرئسية على تبادل المعرفة من خلال الزيارات الدراسية والمشاركة رفيعة المستوى وتعزيز الشراكات العالمية لمواءمة السياسات الحضرية السعودية مع أفضل الممارسات الدولية. ويُقدّم الدعم الاستراتيجي لتطوير السياسة الحضرية الوطنية والتخطيط الإقليمي والمحلي واستراتيجيات الاستثمار لضمان مواءمة النمو الحضري لأهداف رؤية 2030، ففي مكة المكرمة، ساهمت الأمم المتحدة في التخطيط للنمو المكاني وتعزيز حلول البنية الأساسية الذكية واعتبارات الاستدامة البيئية لإدارة التوسع السريع للمدينة. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الجهود على التحول الرقمي في التخطيط الحضري ودعم تطوير أنظمة إدارة البيانات التي تعمل على تعزيز اتخاذ القرارات في الوقت الفعلي والتنسيق بين الوكالات والشفافية، كما عملت الأمم المتحدة على ضمان الجودة في عمليات التخطيط ودمج منهجيات المقارنة وأطر الرصد لضمان مستقبل السياسات الحضرية في المملكة.

ريادة الابتكار في مجال التنمية الحضرية

عززت المملكة دورها في وضع سياسات التنمية الحضرية الدولية من خلال انتخابها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يسלט الضوء على نفوذ البلاد المتزايد في أجندات التنمية المستدامة العالمية، وبالإضافة إلى ذلك، عملت الأمم المتحدة وهيئة تطوير منطقة المدينة المنورة على عقد ورشة عمل رفيعة المستوى حول استراتيجيات الاستثمار المستدام، مع التركيز على مواءمة جهود التوسع الحضري مع أهداف التنمية المستدامة، وقد دعمت هذه المبادرات التخطيط الحضري القائم على البيانات وعززت أهمية الإدماج الاجتماعي في تطوير البنية الأساسية، مما يضمن بقاء مدن المملكة مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات المستقبلية. وتشجيعًا للابتكار بصورة أكبر، أطلقت وزارة البلديات والإسكان استوديو التصميم الحضري، لتعزيز حلول التنمية الحضرية المتطورة، واستكمالاً لهذه المبادرة، يعمل المختبر الحضري الذي تأسس حديثاً مركزاً للسياسات والأبحاث ويقود أطر تنظيمية حضرية مبتكرة ويستفيد من الخبرة العالمية للأمم المتحدة لتعزيز تخطيط المدن والحكومة. في الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي بالقاهرة، أبرز الوفد السعودي التزامه بالابتكار الحضري، حيث استضاف فعاليات جانبية وورش عمل تركز على حلول استشرافية لتحديات حضرية محددة، وشملت هذه الحلول تطبيقات جوال لتمويل الإسكان الميسور التكلفة، مبيّنة كيف يُمكن للأساليب القائمة على التكنولوجيا تلبية الاحتياجات السكنية الاجتماعية والاقتصادية.



هذا التقرير أبرز التحديات التي تعيق إزالة الكربون من قطاع البناء في الخليج، مركزاً على العقبات المالية والتنظيمية والهيكلية. كما استعرض التقرير أفضل الممارسات في مجالات دمج الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي في تصميم المدن، والتعاون الإقليمي لتطوير بنية تحتية حضرية مستدامة.

النظيف، ودفع التقدم نحو تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). ولتعزيز التحضر المستدام، أصدر مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، بالتعاون مع مدينة إكسبو دبي، وقادة المناخ رفيعي المستوى، ومؤسسات أممية رائدة، تقريراً بعنوان: «إطلاق إمكانات كفاءة الطاقة في البيئة العمرانية لدول مجلس التعاون الخليجي». وقد تناول

المخرج 3.3

إعداد القدرات المؤسسية لدى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة (بما في ذلك منع العنف والتحرش والتمييز في مكان العمل):

تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الابتكار

رستخت المملكة مكانتها كقوة إقليمية رائدة في مجال التقنية المالية من خلال استضافتها لورشة عمل FintechHub التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع البنك السعودي للتنمية، حيث تم تدريب 33 من رواد الأعمال في قطاع التقنية المالية، مما عزز قدرتهم على دفع عجلة الشمول المالي الرقمي. كما قدّمت ورشة عمل Empretec LogiHub التدريب لـ 21 رائد أعمال سعودي في مجال اللوجستيات الذكية، مسهمًا في ترسيخ الدور المتنامي للمملكة في ابتكار سلسلة الإمداد المستدامة.

شراكات تقود التنمية الحضرية والاقتصادية الشاملة

نجحت الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج جودة الحياة في المملكة، في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحسين الرفاه الحضري والتخطيط الشامل القائم على النوع الاجتماعي، من خلال تصميم السياسات المستندة إلى البيانات ضمن مشروع مبادرة جودة الحياة. وأطلقت تجربة مؤشر جودة الحياة في المدينة المنورة، إلى جانب مدن عالمية مثل فانكوفر، وكويريتارو، ونيس، وأودون ثاني، وكمبالا، وكيتو، مما أتاح لصنّاع السياسات في المملكة أدوات قائمة على البيانات لتحسين سبل العيش. وساهمت هذه الجهود في تخطيط حضري شامل، يتناول قضايا حقوق الإنسان، ومشاركة الشباب، والمساواة بين الجنسين، ودعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وفي إطار التوسع في تنفيذ المبادرة، تستعد مدينة الرياض لاختتام مرحلتها التجريبية، في حين ستنضم مدينة الخبر ومدن سعودية أخرى إلى تطبيق مؤشر جودة الحياة، بما يضمن تبادل المعرفة على المستوى الإقليمي ومشاركة أفضل الممارسات.

يوفر مشروع مبادرة جودة الحياة رؤى قابلة للتنفيذ ضمن تسعة مجالات سياسية رئيسية، تمكّن صنّاع القرار من تحديد الفجوات، وتحسين سبل الوصول، والتنمية الحضرية الشاملة. ومن خلال دمج تخطيط حضري يستجيب للنوع الاجتماعي، وسياسات صديقة للشباب، وبنية تحتية شاملة ذوي الإعاقة، تعكس المبادرة التزام المملكة بالحكم الحضري الشامل ضمن رؤية السعودية 2030. كما أطلقت سلسلة من الندوات الفنية عبر الإنترنت لبناء قدرات البلديات، ودعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة ضمن أجندة التحول الحضري في المملكة.

ساهمت مجموعة من المبادرات من خلال هذا المخرج - بدءًا من استراتيجيات التنمية الحضرية وجهود تحسين جودة الحياة، وصولًا إلى التقارير العالمية والقمة الدولية - في خلق بيئات عمل ومجتمعات أكثر أمنًا وشمولًا وإنصافًا. وقد أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز القدرات المؤسسية عبر مختلف الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة.

تعزيز وصول المرأة إلى القطاع التقني

أحرزت الأمم المتحدة عام 2024 تقدمًا كبيرًا في تعزيز مشاركة المرأة السعودية في القطاع التقني، من خلال دعم مسارات التوظيف الشامل والتمكين الاقتصادي. وبالتعاون مع شركة «نوكيا السعودية»،

قدمت الأمم المتحدة دعمًا فنيًا للنسخة الثالثة من برنامج التدريب الداخلي الذي نظّمته نوكيا في السعودية، والذي شاركت فيه 22 طالبة سعودية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من خمس جامعات. وهدفت هذه المبادرة إلى تسهيل اندماج الطالبات في قطاع التقنية من خلال توفير فرص تدريب عملي في إدارة المشاريع، والإرشاد المهني، والتأهيل لسوق العمل. وسيُجرى تقييم نتائج البرنامج على قابلية توظيف المشاركات وتطويرهن المهني خلال عام 2025، بما يساهم في تدخلات سياسية قائمة على الأدلة لتعزيز إدماج المرأة في الاقتصاد الرقمي.

ولتعزيز قدرات المهنيات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، عقدت الأمم المتحدة جلسة تدريبية في 12 يوليو، تناولت الاتجاهات العالمية والوطنية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقدّم المملكة في هذا المجال، وأهمية إدراج الجنسين في الاقتصاد الرقمي. كما تضمنت الجلسة حلقة نقاش مركزة لاستطلاع التحديات التي تواجه النساء في قطاع التقنية، ودوافع انضمامهن، والمعوقات الهيكلية التي تحد من تطورهن المهني. وفي الحفل الختامي الذي عُقد في 15 سبتمبر، ربطت الأمم المتحدة هذه المبادرة بالأطر العالمية لحوكمة الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الميثاق الرقمي العالمي والمراجعة الخاصة بالذكرى الثلاثين لمنهاج عمل بكين، مؤكدةً على دور المملكة الرائد في مجال التحول الرقمي والمساواة بين الجنسين، في ظل استعدادها لرئاسة لجنة وضع المرأة في عام 2025.



السلام والشراكة والقضايا الشاملة الأخرى



المجال الاستراتيجي 4

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ.

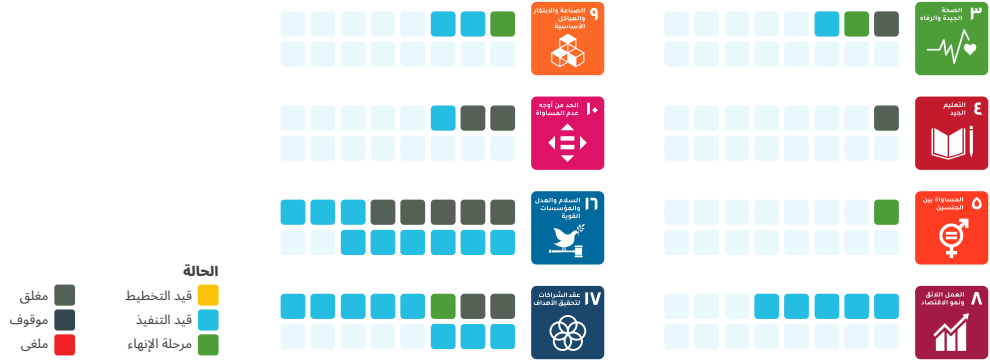


الوكالات المشاركة

منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

تدعو الأمم المتحدة إلى تهيئة بيئات اجتماعية قائمة على مؤسسات عادلة، شاملة، وسلمية، وتعمل على تعبئة الشراكات الفاعلة لدفع عجلة التنمية المستدامة. وفي إطار الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، دعمت الأمم المتحدة جهود المملكة لتعزيز مؤسساتها، وتأسيس شراكات جديدة وتقوية القائم منها، والسعي لإيجاد حلول مستدامة للسلام والأمن، وبناء منظومة بيانات قوية.

عدد التدخلات البرامجية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة



الشكل 8. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المخطط لها ضمن الأولوية الاستراتيجية الأولى لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

4.1 المخرج

تعزيز جمع البيانات الموثوقة والشفافة وتوفيرها ونشرها بما يتماشى مع المعايير الدولية لدعم اتخاذ القرار ووضع السياسات القائمة على الأدلة

تعزيز البحث وجمع البيانات في مجال حقوق الإنسان

في عام 2024، وبدعم من الأمم المتحدة، أحرزت المملكة، بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان السعودية، تقدماً في تأسيس مركز وطني مخصص للبحث وجمع البيانات في مجال حقوق الإنسان. يهدف هذا المركز إلى إعداد القدرات البحثية المتخصصة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ليكون بمثابة مرجع وطني موثوق في هذا المجال. من خلال دوره كحلقة وصل بين الجهات المعنية الوطنية والدولية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية، سيسهم المركز في تعزيز التعاون وتبادل المعرفة. كما يسهل المركز إجراء البحث حول الأطر التي تُعنى بحماية وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً، بما يشمل النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

دعمت الأمم المتحدة المملكة لتحقيق تقدم ملموس في مجال جمع البيانات الموثوقة والشفافة وتوفيرها ونشرها، بما يواكب المعايير الدولية، وذلك بهدف دعم السياسات والقرارات المبنية على الأدلة. وقد شملت هذه الجهود إنشاء مركز أبحاث متخصص في حقوق الإنسان، والمشاركة في آليات المراجعة الدولية لحقوق الإنسان، وتحسين أنظمة الإبلاغ في القطاع الصحي، بما يعكس التزام المملكة بإدارة البيانات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وتسهم هذه الجهود في إرساء حوكمة أكثر شفافية ومساءلة، مساهماً بذلك في التقدم في مجالات حقوق الإنسان والصحة والتنمية المستدامة بوجه عام.

المشروع على ثلاث مراحل كل منها مدتها عامان، حيث اختتمت المرحلة الثانية في عام 2022، وتبعتها المرحلة الثالثة التي جرى إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال الملحق الأول، وانتهت في عام 2024. ويُتأهب حالياً لإطلاق ملحق ثالث لتمديد المشروع حتى نهاية عام 2026. حقق المشروع تأثيراً إقليمياً واسع النطاق، من أبرز نتائجه تنظيم برنامج تدريبي حول التنظيم الرقمي للدول الإفريقية في الفترة من 12 إلى 22 نوفمبر 2024. وتجدر الإشارة إلى مساهمة المشروع بشكل مباشر في تأسيس «لجنة التنظيمات الوطنية الرقمية» في المملكة، معززاً مكانة السعودية كدولة رائدة في هذا المجال.

وساهمت هذه الشراكة بشكل كبير في تحقيق مستهدفات التحول الرقمي ضمن رؤية السعودية 2030، من خلال تبني نهج مؤسسي وتعاوني لصياغة السياسات التنظيمية الرقمية، وبناء قدرات وطنية مستدامة عبر تدريب خبراء محليين، إلى جانب تقديم خدمات استشارية متخصصة لتطوير الأطر التنظيمية وآليات تنفيذها.

تعزيز البحوث الإقليمية ووضع السياسات في مجال مكافحة المخدرات والجريمة

في إطار الجهود الرامية في الحوكمة، والأمن، وأنظمة العدالة، تعاونت الأمم المتحدة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للتعاون في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، لتطوير البحث الإقليمي والسياسات لمكافحة تهريب المخدرات، والجرائم الإلكترونية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

في عام 2024، أصدر ملخصين بحثيين إقليميين، حيث ركزا على استراتيجيات شاملة لمكافحة تهريب المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في الفضاء الإلكتروني، مشيراً إلى التحديات المتزايدة للأسواق الإلكترونية للمخدرات؛ وأثر التقنيات الحديثة على الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع استكشاف المخاطر والفرص المحتملة لتعزيز قدرات إنفاذ القانون.

استناداً إلى هذه النتائج، أعلنت الأمم المتحدة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في نوفمبر 2024 عن إطلاق مشروع بحثي مشترك لتقييم تهديد المنشطات من نوع الأمفيتامين على المنطقة العربية. ستوفر هذه المبادرة توصيات سياسة قائمة على الأدلة لاستراتيجيات مكافحة المخدرات، بالاستفادة من الأبحاث السابقة من العراق وليبيا، وتوسيع جمع البيانات المعمقة من دول مختارة أخرى. ومن خلال تعزيز النهج القائم على البيانات، يُسهم هذا البحث في تحسين استجابات الدول والمنظمات الإقليمية لمكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الجريمة.

النهوض برصد رفاه الأطفال من خلال المسح العنقودي متعدد المؤشرات السابع (MICS7)

في عام 2024، تعاونت الأمم المتحدة مع الهيئة العامة للإحصاء لتحقيق تقدم كبير في تطوير منظومة بيانات رفاه الأطفال في المملكة. وكان أحد المعالم الرئيسية لهذا التعاون هو توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ المسح العنقودي متعدد المؤشرات في المملكة. ويعد المسح العنقودي متعدد المؤشرات أداة معترفاً بها عالمياً لإنتاج بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً، بما يُسهم في تعزيز صياغة السياسات الوطنية، ومتابعة تنفيذ البرامج، وتوجيه الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات حقوق الطفل، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تؤدي التقارير النهائية للمسح العنقودي متعدد المؤشرات السابع دوراً محورياً في سد الفجوات المعرفية، وضمان فعالية رصد السياسات القائمة، والمساهمة في تصميم تدخلات سياسية جديدة تتماشى مع مستهدفات رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة العالمية. وبفضل تقديم بيانات مفصلة مصنفة حسب الفئات، سيتمكن المسح صنّاع القرار من تحديد الفئات الأكثر هشاشة وتصميم برامج اجتماعية تستجيب بدقة لاحتياجات الأطفال المهمشين أو المعرضين للخطر.

تعزيز الأمن السيبراني وحوكمة الذكاء الاصطناعي

واصلت المملكة ريادتها في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحوكمة الأمن السيبراني من خلال شراكات استراتيجية مع منظمات دولية. ففي عام 2024، أطلقت الأمم المتحدة والمنتدى الدولي للأمن السيبراني مبادرة عالمية لتعزيز حماية الأطفال على الإنترنت، شملت توسيع البرامج التعليمية، وخدمات خطوط المساعدة، ومبادرات الثقافة الرقمية في ثلاثين دولة. وفي السياق ذاته، جرى تدشين «المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي»، وهو مركز من الفئة الثانية تابع لليونسكو، ومقره الرياض، معززاً مكانة المملكة كقوة إقليمية وعالمية في حوكمة الذكاء الاصطناعي الأخلاقي. وسيسهم هذا المركز بدور محوري في تطوير أطر السياسات المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ولوائح الخصوصية، والاستخدام المسؤول للتقنيات الناشئة، بما يضمن توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

تعزيز التنظيم الرقمي متعدد الأقاليم بدعم سعودي

منذ عام 2019، تتعاون الأمم المتحدة مع هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية في المملكة لتعزيز القدرات التنظيمية الرقمية، بالتوازي مع دعم تطوير الخبرات الوطنية في مجال تنظيم الاقتصاد الرقمي. وقد نُفذ



تعزير بيانات سوق العمل ووضع السياسات

في عام 2024، عززت الأمم المتحدة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الجهود الرامية إلى دعم جمع بيانات سوق العمل، وصياغة السياسات، ومبادرات بناء القدرات. تتماشى هذه الجهود مع رؤية السعودية 2030 من خلال دورها في تحسين التنبؤ بفرص التوظيف، وتنمية المهارات، وكفاءة سوق العمل؛ وللمعالجة الفجوات في المهارات ولتلبية احتياجات سوق العمل، تم تعيين مستشار فني في مجال المهارات في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اعتبارًا من يوليو 2024. وقد قدم التوجيه الفني بشأن تحديد فجوات المهارات، ووضع مؤشرات عدم التطابق، وصياغة سياسات ولوائح المهارات. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم برامج بناء القدرات والتدريب أثناء العمل، مما يضمن استمرار سياسات سوق العمل في التكيف والاستجابة للتحويلات الاقتصادية.

إدراكًا للحاجة إلى وضع سياسات توظيف قائمة على الأدلة، نظمت الأمم المتحدة ورشة عمل تدريبية حول تقييم الأثر على التوظيف لتعزيز صياغة السياسات الهادفة إلى خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية. وزودت ورشة العمل موظفي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالكفاءات اللازمة لقياس وتقييم الآثار المترتبة على التوظيف في مختلف السياسات الاقتصادية والقطاعية والتجارية. وتلقى المشاركون تدريبًا عمليًا على التنبؤ بسوق العمل، ومنهجيات قياس الأثر، وأدوات تقييم السياسات، مما عزز قدرة الحكومة على تطوير استراتيجيات توظيف قائمة على البيانات.

تعزير السياسة الصناعية من خلال تعزير جمع البيانات الإحصائية

أطلقت الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية، مبادرة «تعزير البيانات الإحصائية للسياسة الصناعية في المملكة»، بهدف تحسين جودة وموثوقية وإمكانية الوصول إلى البيانات الصناعية. يتماشى هذا المشروع مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة، والابتكار، والهياكل الأساسية)، ويدعم صنع السياسات المبنية على الأدلة لتعزيز النمو الصناعي وتنويع الاقتصاد. من خلال تعزير جمع البيانات من الشركات الصناعية باستخدام أدوات إحصائية حديثة وعمليات فعّالة، تهدف هذه المبادرة إلى ضمان توافق الاستراتيجيات المعتمدة على البيانات مع الأولويات التنموية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للصناعة وبرامج السياسات الأخرى. وسيركز المشروع، المقرر تنفيذه في عام 2025، على دمج البيانات المفصلة حسب النوع في مؤشرات أداء الصناعة، وتدريب موظفي وزارة الصناعة والثروة المعدنية على جمع البيانات الحساسة للنوع الاجتماعي، وضمان أن تتضمن جميع المنتجات المعرفية أقسامًا مخصصة لإدماج الفوارق بين الجنسين. ستتضمن مواد النشر لغة وصور تراعي النوع الاجتماعي، كما ستشجع عمليات التوظيف ضمن المشروع على تحقيق التوازن بين الجنسين لتعكس التمثيل المتكافئ في تطوير السياسات الصناعية.

المخرج 4.2

تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على جميع المستويات لزيادة المساءلة والشفافية والموثوقية تجاه شعب المملكة، وخاصة الفئات المستضعفة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والرشوة وتعزيز بيئة من النزاهة والحوكمة الرشيدة.

شارك مسؤولون سعوديون في حلقة نقاش رفيعة المستوى بين الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي حول اتجاهات وتحديات الجريمة السيبرانية، وتناولوا الجرائم الإلكترونية والجرائم التي يتم إجراؤها عبر الفضاء الإلكتروني. وعززت الجلسة التعاون الإقليمي وناقشت الحاجة إلى وضع إطار موحد لتحقيق الجرائم السيبرانية. وشارك كبار الممثلين السعوديين في حوار استراتيجي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، عقدته الأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، حول استجابات العدالة الجنائية للإرهاب والتهديدات الناشئة. ونظمت الأمم المتحدة ورشة عمل تدريبية إقليمية حول مكافحة التصدير غير القانوني للفحم الصومالي إلى دول الخليج والمخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. استضافت الجلسة مركز التميز الإقليمي التابع لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وركزت على كشف شبكات الجرائم المالية وتحسين التعاون بين الوكالات. بالشراكة مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، ساهمت الأمم المتحدة في عقد اجتماع مع فريق خبراء إقليمي في الرياض لدراسة التحديات القانونية والتشغيلية للتحقيقات المالية المتزامنة.

عقدت الأمم المتحدة شراكة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لتنظيم زيارة دراسية إلى النرويج لـ 25 مسؤولاً من المديرية العامة للسجون (وزارة الداخلية) بالمملكة، في إطار جهودها لإصلاح نظام العدالة الجنائية. قدم هذا التبادل مع دائرة السجون النرويجية رؤى حول أفضل الممارسات في إدارة السجون وبرامج إعادة التأهيل، مما يدعم جهود المملكة لتحديث نظامها الإصلاحي.

تعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة

لعبت الأمم المتحدة، بالشراكة مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، دورًا محوريًا في تعزيز إطار مكافحة الفساد في المملكة وتعزيز الحوكمة الأخلاقية. ترتب على جهود بناء القدرات المؤسسية إلمام موظفي نزاهة بأفضل الممارسات الدولية في معايير مكافحة الفساد، مما عزز خبراتهم الفنية وصقل منهجياتهم التشغيلية. توافقت هذه الجهود مع أجندة تحديث الحوكمة الأوسع في المملكة، مما عزز الشفافية والخدمة العامة الأخلاقية وتطبيق تدابير المساءلة في جميع المؤسسات الحكومية الرئيسية.

كان إنجاز التقرير الثاني للخبراء الدوليين حول مكافحة الفساد، والذي سهل التعاون بين القطاعات المختلفة

في عام 2024، أدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات المملكة، دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة. وبذلت جهود استراتيجية لتعزيز القدرات المؤسسية، ومكافحة الفساد، وتقوية آليات المساءلة بما يتماشى مع المعايير الدولية. عززت هذه المبادرات التزام المملكة بالحوكمة الرشيدة، وضمان حماية حقوق الإنسان ومعايير العمل وسياسات مكافحة الفساد، مع تعزيز بيئة من الخدمة العامة الأخلاقية والمسؤولية المؤسسية.

مكافحة تهريب المخدرات والجرائم السيبرانية من خلال التعاون الإقليمي

شاركت المملكة بنشاط في مبادرات مختلفة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية بشكل أوسع، لتعزيز التعاون والأطر السياسية والقدرات المؤسسية في مكافحة تهريب المخدرات غير المشروع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب. تتوافق هذه الجهود مع أفضل الممارسات والالتزامات الدولية بموجب الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية.

في عام 2024، شارك مسؤولون سعوديون في ورشة عمل فنية أجرتها الأمم المتحدة، ساهمت في صياغة أول استراتيجية لمكافحة المخدرات لدول مجلس التعاون الخليجي (2025-2028)، والتي اعتمدها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في الأول من ديسمبر 2024. وتتيح هذه الاستراتيجية إطارًا منسقًا ومتعدد البلدان لمكافحة تهريب المخدرات وتعاطيها في جميع أنحاء المنطقة. وشارك ممثلون سعوديون أيضًا في تبادلات إقليمية حول الاتجاهات الناشئة في تهريب المخدرات غير المشروعة، وخاصة المواد الأفيونية الاصطناعية والليبريكا والمؤثرات العقلية الجديدة (NPS)، بما في ذلك التهريب عبر طرق الشحن البحري. وتم إطلاق مبادرات مشتركة لبناء القدرات، بما في ذلك ورشة عمل تدريبية إلكترونية حول مكافحة تهريب المخدرات غير المشروعة، أجرتها الأمم المتحدة بالتعاون مع مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات بدول مجلس التعاون الخليجي. دعمت الأمم المتحدة تطوير منهج شامل لدبلوم عالي المستوى في استراتيجيات مكافحة المخدرات، بالشراكة مع مركز التميز الإقليمي التابع لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (NAUSS)؛ ومن المقرر إطلاقه في عام 2025. تهدف هذه المبادرة إلى تدريب الممارسين وصناع السياسات في جميع أنحاء المنطقة العربية، وتعزيز الخبرة في مجال إنفاذ قوانين المخدرات الحديثة وصياغة السياسات.



بدعم مالي وفني كامل من هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، تم تعيين خبير من الأمم المتحدة في المملكة لأكثر من خمسة أشهر، وقدم الدعم داخل البلاد وعن بعد علي مدار العام. تم تنفيذ أربعة عشر نشاطًا مستهدفًا، بما في ذلك مراجعة وتعزيز اللوائح الوطنية لخدمات الراديو الفضائية، وتعزيز توقعات طيف الفضاء، ودعم تنسيق الترددات الدولية، وتحديد مخاطر تداخل الأقمار الصناعية. قدم المشروع أيضًا إرشادات فنية مخصصة بشأن لوائح الراديو ونظم مساهمات المملكة في المنتديات التنظيمية العالمية.

كان من أبرز الإنجازات تدريب 15 خبيرًا وطنيًا في مجال الخدمات الفضائية، مما ساهم في بناء القدرات المحلية على المدى الطويل والاستدامة المؤسسية. أسفرت المبادرة عن تحسينات تنظيمية ملموسة وعززت ريادة المملكة في قطاع الاتصالات الفضائية العالمي.

بين الجهات الحكومية السعودية المعنية، بمثابة علامة فارقة هامة في عام 2024. شارك في هذا التقرير مؤسسات رائدة، بما في ذلك وزارة العدل، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ووزارة التجارة، والإدارة العامة للتحريات المالية، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والصندوق السعودي للتنمية، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، ووزارة الخارجية. فمن خلال مجموعة من الآليات التشاركية المصممة خصيصًا -بما في ذلك الاستبيانات المنظمة والمقابلات المتعمقة والمشاورات اللاحقة -عززت الأمم المتحدة المشاركة الشاملة وتبادل المعارف والتزام صانعي القرار الرئيسيين. أدى عقد المشاورات الجماعية الصغيرة واتباع نهج الحوار القائم على الثقة إلى تعزيز جودة وتأثير المناقشات، مما أدى إلى تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين الحوكمة والمساءلة.

ولمواصلة تعزيز إصلاحات الحوكمة، زودت جهود بناء القدرات في وزارة الخارجية المهنيين السعوديين بالمهارات والخبرات اللازمة لتعزيز التمثيل السعودي في المنظمات الدولية. وعززت هذه التدخلات الاستراتيجية مشاركة المملكة في الحوكمة العالمية، مما عزز دورها كمناصر للتعاون الدولي والقيادة الأخلاقية.

تعزيز قدرة المملكة في تنظيم الاتصالات الفضائية والخدمات اللاسلكية

في عام 2024، حققت المملكة تقدمًا كبيرًا في مجال الاتصالات الفضائية من خلال عقد شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST). وركز هذا التعاون على تعزيز الأطر التنظيمية، وتحسين القدرات الفنية، وتطوير التنسيق الدولي في مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية -وهي مجالات رئيسية تتماشى مع أجندة التحول الرقمي لرؤية السعودية 2030.

المخرج 4.3

تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية والشركات متعددة الأطراف التي تعزز تحسين الخدمات والحوار الاجتماعي للنهوض بمجتمع سلمي وعادل للجميع.

الممارسات القانونية الوطنية. كان التركيز الرئيسي للدراسة هو تمكين الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. قدمت الدراسة رؤى قابلة للتنفيذ حول كيفية التنفيذ الفعال لأطر حقوق الإنسان العالمية على المستوى الوطني، من خلال دراسة آليات الحماية الدولية القائمة.

تعزيز المساواة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان

دعمت الأمم المتحدة كذلك هيئة حقوق الإنسان في إجراء تقييم للأثر القانوني فيما يتعلق باحتمال انضمام المملكة إلى صك دولي ملزم قانونًا لحقوق الإنسان. وقد حددت هذه الدراسة مخطط القوانين واللوائح الوطنية التي تحكم الأنشطة التجارية مع التركيز على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان. كما عززت الشركات والتعاون الدولي، وضمنت قدرًا أكبر من مساءلة الشركات والامتثال لمبادئ حقوق الإنسان العالمية. من خلال هذه المبادرة، اتخذت المملكة خطوات مهمة نحو تعزيز حماية حقوق الإنسان في العمليات التجارية، وضمان الممارسات التجارية الأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية.

تعزيز الحوار الاجتماعي وتنفيذ السياسات

في عام 2024، تعاونت الأمم المتحدة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتعزيز آليات الحوار الاجتماعي وصنع السياسات القائم على الأدلة. وساهمت هذه الجهود في برنامج التعاون الأوسع من خلال تعزيز المشاركة الثلاثية بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال لتعزيز إدارة سوق العمل وصياغة السياسات. كان أحد المكونات الرئيسية لهذه الجهود هو البرنامج التدريبي لوحدة الحوار الاجتماعي وأصحاب المصلحة الثلاثيين الآخرين، والذي يهدف إلى تحسين قدرتهم على تسهيل الحوار البناء وتسوية نزاعات العمل وتشكيل سياسات العمل التي تعكس وجهات نظر متنوعة. زود البرنامج موظفي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمهارات عملية في صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها القائم على الأدلة، مما يضمن بقاء سياسات العمل شاملة وشفافة ومتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قدم التدريب آليات تقييم الأثر والرصد والتقييم، مما مكن صانعي السياسات من تحليل اتجاهات سوق العمل وتقييم فعالية سياسات التوظيف. من خلال دمج هذه الأدوات، تعمل المملكة على تعزيز المساواة المؤسسية وتعزيز سياسات سوق العمل الأكثر استجابة والتي تتماشى مع أهداف رؤية 2030.

تؤكد المبادرات المنضوية تحت المخرج 3-4، بشكل جماعي، الجهود المتضافرة للمملكة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، للنهوض بمجتمع سلمي وعادل وشامل. من خلال تعزيز مشاركة الشباب الفعالة في الحوارات العالمية، وتعزيز دور المجتمع المدني في التنمية، تساهم هذه الجهود بشكل كبير في الأهداف الشاملة للسلام والعدل والمؤسسات القوية.

تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الإدماج الاجتماعي

في عام 2024، لعبت المملكة دورًا محوريًا في تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين من خلال المشاركة الفعالة في المنتدى الإقليمي الأول من نوعه للبيانات والتنمية المجتمعية الذي تنظمه دولة الإمارات، وخاصة في الحدث الجانبي الذي أدير حول كبار السن والذي شارك في تنظيمه الأمم المتحدة ومركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ساهمت هذه المشاركة في بناء القدرات المؤسسية في مجال إدارة البيانات والتحول الرقمي وتنمية المجتمع في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وقد يسرت مساهمات المملكة في تبادل المعرفة من تحسين نماذج تقديم الخدمات وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي، مما عزز الشمول والتضامن بين الأجيال في مناقشات السياسات.

وفر المنتدى منصة لمناقشة الجوانب الحاسمة لرفاهية كبار السن، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية، والنهج القائمة على حقوق الإنسان، وإدماج ذوي الإعاقة، وآليات الحماية الاجتماعية. من خلال المناقشات المنظمة ورؤى الخبراء، وضعت المملكة ونظيراتها الإقليمية توصيات سياسية لتحسين الخدمات والحماية المقدمة لكبار السن. كما مكن دمج التحول الرقمي في تقديم الخدمات من إيجاد حلول مبتكرة لتعزيز إمكانية الوصول والمشاركة وتمكين كبار السن، مما ساهم في بناء مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً.

مواءمة الأطر القانونية الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

تعاونت الأمم المتحدة مع هيئة حقوق الإنسان (SHRC) لإجراء دراسة قانونية شاملة تحلل الحقوق الثلاثين المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR). ساعدت هذه المبادرة في تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية ودعمت مواءمة الإطار القانوني للمملكة مع العهود والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وأسفرت الدراسة عن وضع إطار تحليلي واضح ومنظم، مما سهل دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في



تعزير التنسيق والشراكات الإنسانية

ركزت الأمم المتحدة على تعزير آليات التنسيق الوطنية والإقليمية لدعم جهود الاستجابة الإنسانية الأكثر فعالية؛ كما سهلت الشراكات الاستراتيجية بين الكيانات الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الدوليين، مع الدعوة إلى تعزير وتقديم تمويل إنساني أكثر قابلية للتنبؤ به من المملكة بصفتها مانحًا عالميًا رئيسيًا. وشملت المساعدة الفنية دعم جمع البيانات وتحليل الاحتياجات لإثراء البرامج الإنسانية القائمة على الأدلة، فضلاً عن بناء القدرات في استراتيجيات تعبئة الموارد. هدفت هذه الجهود إلى تعزير دور المملكة في معالجة التحديات الإنسانية العالمية والنهوض بمستقبل أكثر مرونة وشمولية واستدامة من خلال جهود استجابة مبدئية ومنسقة.

بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة حقوق الإنسان

لزيادة تعزير إدارة حقوق الإنسان الوطنية، أجرت الأمم المتحدة برنامجًا تدريبيًا موجهًا لمسؤولي هيئة حقوق الإنسان استعدادًا للمراجعة الدورية الشاملة للمملكة في عام 2024. وزود التدريب المشاركين بالمهارات والأدوات اللازمة لتقديم تقارير فعالة عن تطورات حقوق الإنسان، مما يضمن أن تكون مساهمات المملكة في المراجعة الدورية الشاملة واضحة ودقيقة ومتوافقة مع المعايير الدولية. كما عزز البرنامج قدرة الممثلين السعوديين على المشاركة في مناقشات هادفة وحوار بناء خلال عرض المراجعة الدورية الشاملة. تلقى المشاركون تدريبًا على الرد على التوصيات الدولية وتقديم تقدم المملكة ومعالجة التحديات في إدارة حقوق الإنسان. كان أحد المكونات الرئيسية للتدريب هو تطبيق آليات حقوق الإنسان الدولية التي تحمي الفئات الضعيفة، بمن فيهن النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. وأكد البرنامج على النهج العملي لدمج حماية حقوق الإنسان في هياكل الحكم الوطنية، مما يضمن بقاء المملكة استباقية في تعزير حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

دعم الشراكات وتمويل أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة

مبادرة جودة الحياة



وفي سياق «مبادرة جودة الحياة»، وبالتعاون مع شركاء رئيسيين على الصعيدين المحلي والدولي، توسعت الجهود الرامية إلى تعزيز مستوى المعيشة الحضرية والشمولية والاستدامة. وقد طبقت المبادرة تطبيقًا تجريبيًا لـ «مؤشر جودة الحياة» في المدينة المنورة، إلى جانب مدن عالمية أخرى مثل فانكوفر وكويريتارو ونيس وأودون ثاني وكمبالا وكيوتو، مما أتاح تبادل الخبرات والمعارف بين المناطق المختلفة. وقد أسهمت هذه العملية التجريبية في تمكين المدن السعودية وتعزيز قدراتها في جمع البيانات، واستراتيجيات إشراك أصحاب المصلحة، وأطر التخطيط الحضري القائمة على الأدلة.

ولقد قامت هذه المبادرة على تعاون وثيق ومتعدد الأطراف يشمل الحكومات البلدية والخبراء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يعزز تبني نهج متكامل للتنمية الحضرية. ويُقدم «مؤشر جودة الحياة» رؤى تحليلية مهمة عبر تسع مجالات سياسية، لدعم صانعي السياسات السعوديين في صياغة استراتيجيات حضرية تولي الأولوية لحقوق الإنسان وإشراك الشباب والمساواة بين الجنسين وإدماج ذوي الإعاقة. ومن خلال الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والخبرات المحلية، تعمل المبادرة على تعزيز تنمية حضرية شاملة، وقائمة على البيانات، ومستجيبة للاحتياجات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، قُدمت ندوات فنية عبر الإنترنت وورش عمل لبناء القدرات بهدف تزويد قادة المدن والمخططين بأدوات عملية لتعزيز كفاءة تقديم الخدمات وتيسير الوصول إلى البنية التحتية وتشجيع المشاركة العامة.

من خلال هذه الشراكات الاستراتيجية، ترسي المملكة معايير جديدة في مجال التخطيط الحضري وتحسين جودة الحياة، بما ينسجم مع أهداف رؤية 2030 الرامية إلى إنشاء مدن نابضة بالحياة تتمحور حول الإنسان. ويؤكد تركيز المبادرة على السياسات الحضرية الصديقة للشباب، والتخطيط الحضري المُراعِي للنوع الاجتماعي، والبيئات الخالية من العوائق للأشخاص

الشراكة بين المملكة والأمم المتحدة



في عام 2024، عززت المملكة والأمم المتحدة شراكتها من خلال العديد من المبادرات الرئيسية التي تتماشى مع التنمية المستدامة والتعاون العالمي. والجدير بالذكر أن المملكة استضافت الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف (كوب 16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض من 2 إلى 13 ديسمبر 2024. كان هذا الحدث البارز، الذي يصادف الذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أكبر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الأراضي حتى الآن والأول من نوعه الذي يعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انعقد المؤتمر تحت شعار «أرضنا. مستقبلنا. إرثنا: متحدون لمجابهة الجفاف»، مما يؤكد التزام المملكة بمكافحة التصحر وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي.

استعدادًا لليوم العالمي للبيئة لعام 2024، تعاونت المملكة مع الأمم المتحدة لإطلاق حملات تهدف إلى مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي المتدهورة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف. أكدت هذه الجهود موقف المملكة الاستباقي في معالجة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت المملكة بفعالية في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لعام 2024، الذي عُقد في نيويورك خلال الفترة من 8 إلى 18 يوليو 2024. وقد سلطت هذه المشاركة الضوء على التزام المملكة المستمر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتفاهيا في تحقيق أهدافها.

علاوة على ذلك، أُرسيت «التزامات جده بشأن مقاومة مضادات الميكروبات» خلال مؤتمر وزاري عالمي استضافته المملكة في نوفمبر 2024، وذلك بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتمثل هذه الالتزامات إعلانًا جماعيًا يهدف إلى تدشين مرحلة جديدة في الجهود العالمية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، وبناء ائتلاف من الدول الراجعة في التصدي لهذا التحدي الصحي المُلح.



الاستدامة، وعززت مكانة المملكة كدولة رائدة عالميًا في ممارسات الأعمال المسؤولة.

ولقد مثّل التعاون الحكومي القوي ركيزة أساسية في عمل شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، مما ضمن لها مقعدًا في جميع اللجان الوطنية المعنية باستدامة الشركات. وقد عززت هذه الشراكة الموثوقة دور الشبكة كمستشار رئيسي للقطاعين العام والخاص على حد سواء، مؤكدة بقاء الاستدامة في صميم عمليات صنع القرار المؤسسي ووضع السياسات الوطنية.

كما اضطلعت شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بدور هام في دعم نجاح مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD COP 16)، حيث أشركت آلاف الشركات في مناقشات حول الاستدامة ومبادرات تبادل المعرفة والعمل المشترك. ومن خلال حشد مشاركة القطاع الخاص في المناقشات العالمية حول الاستدامة، ضمنّت الشبكة مساهمة الشركات بشكل فعال في صياغة برنامج الاستدامة العالمية، مما عزز قيادة المملكة في ممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة.

ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التزامها الراسخ بمبادئ الإنصاف والاستدامة. وعبر دمج مبادئ الشمولية في الحوكمة الحضرية، لا تساهم «مبادرة جودة الحياة» في رسم ملامح مستقبل المدن السعودية فحسب، بل تمتد مساهمتها لتشمل حركة عالمية نحو إيجاد بيئات حضرية أكثر استدامة وصلاحية للعيش.

الشبكة المحلية لاتفاق العالمي للأمم المتحدة



في عام 2024، لعبت شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في المملكة دورًا محوريًا في تعزيز ممارسات استدامة الشركات بما يتماشى مع الأهداف الوطنية. قدمت الشبكة الدعم لأكثر من 100 شركة لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتها. وبصفتها المنصة الرائدة للقطاع الخاص في دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، زودت الشبكة الشركات بالأدوات والموارد وفرص التعاون اللازمة لتصميم استراتيجيات الاستدامة الخاصة بها. ومن خلال ورش العمل لبناء القدرات، والحوارات المتعلقة بالسياسات، والشراكات بين مختلف القطاعات، مكنت الشبكة الشركات من التعامل بفعالية مع تحديات



نتائج عمل الأمم المتحدة لتعزيز التعاون وتحقيق نتائج أفضل

اضطلع فريق إدارة العمليات، بدعم من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وأخصائي العمليات التجارية الإقليمي التابع لمكاتب تنسيق التنمية التابعة للأمم المتحدة، بمراجعة استراتيجية عمليات الأعمال مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية والاستعداد للتحديث السنوي للاستراتيجية. علاوة على ذلك، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري مناقشات حول إمكانية تنفيذ «مكتب خلفي مشترك» على مراحل، بهدف خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة. وسيستكشف فريق إدارة العمليات مجالات محتملة للعمليات المشتركة في عام 2025.

في عام 2024، واصلت الأمم المتحدة التواصل كصوت واحد وتنفيذ جهود الإصلاح بنتائج ومزايا إيجابية للأمم المتحدة والحكومة والعديد من شركائها. وتحت قيادة المنسق المقيم، استمرت الجهود لتعميق المشاركة الخارجية وتعزيز التآزر الداخلي، مما أدى إلى تحسين التأثير العام والوضوح والفعالية التشغيلية لوجود الأمم المتحدة في المملكة.

في عام 2024، واصلت الأمم المتحدة في المملكة تعزيز تنسيق وتناغم عملياتها لدعم تنفيذ برنامج 2030 وأهداف التنمية المستدامة في المملكة بكفاءة أكبر.

عقب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الاجتماع السنوي لفريق الأمم المتحدة القطري في مايو 2024، أعيد تشكيل هيكل التنسيق الداخلي للفريق القطري ليوائم المجالات الاستراتيجية الأربعة لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: الإنسان والكوكب والازدهار والسلام والشراكات، مع تخصيص فريق نتائج لكل مجال. ولتبسيط التنسيق وتقليل الأعباء الإدارية بشكل كبير، أصبحت المجالات البرمجية الشاملة غير الأساسية للأمم المتحدة -النوع الاجتماعي، والشباب، وإدماج ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان -ممثلة الآن بمستشارين معينين ضمن فريق دعم البرامج بدلاً من مجموعات التنسيق المنفصلة. وقد عزز فريق دعم البرامج كذلك خطط العمل المشتركة وإطار النتائج، مما أتاح عملاً أكثر تماسكاً حول الأولويات الأربع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بأهداف والتزامات قابلة للقياس.

نظرة عامة على الشؤون المالية

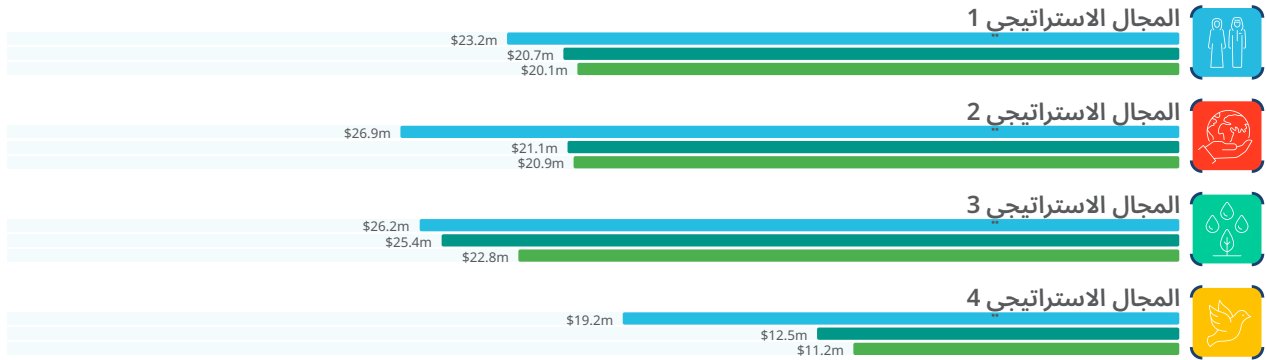
المطلوب البالغ 95,451,103 دولارًا أمريكيًا، مما أدى إلى تغطية 83.6% من إجمالي الموارد اللازمة. ومن الأموال المتاحة، أنفق مبلغ 75,086,114 دولارًا أمريكيًا، محققًا معدل إنفاق قدره 94%.

استفاد تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من الدعم السخي من حكومة المملكة. ففي عام 2024، بلغت الموارد المتاحة للأمم المتحدة ما مجموعه 79,776,922 دولارًا أمريكيًا، من أصل المبلغ

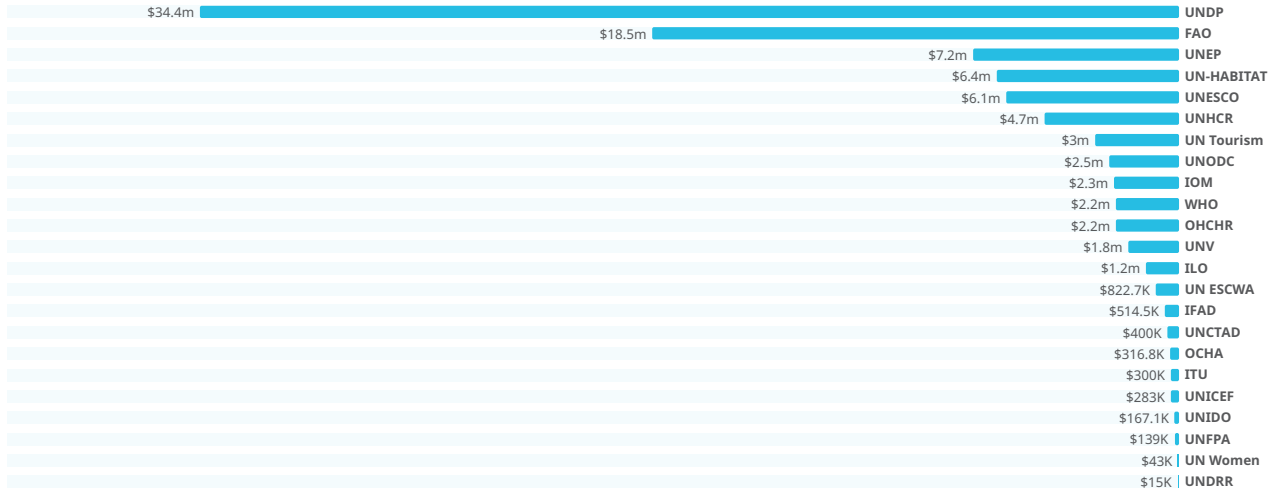
برامج التدخلات وفق الأولويات الاستراتيجية



الموارد المطلوبة والمتاحة والإنفاق حسب الأولوية الاستراتيجية

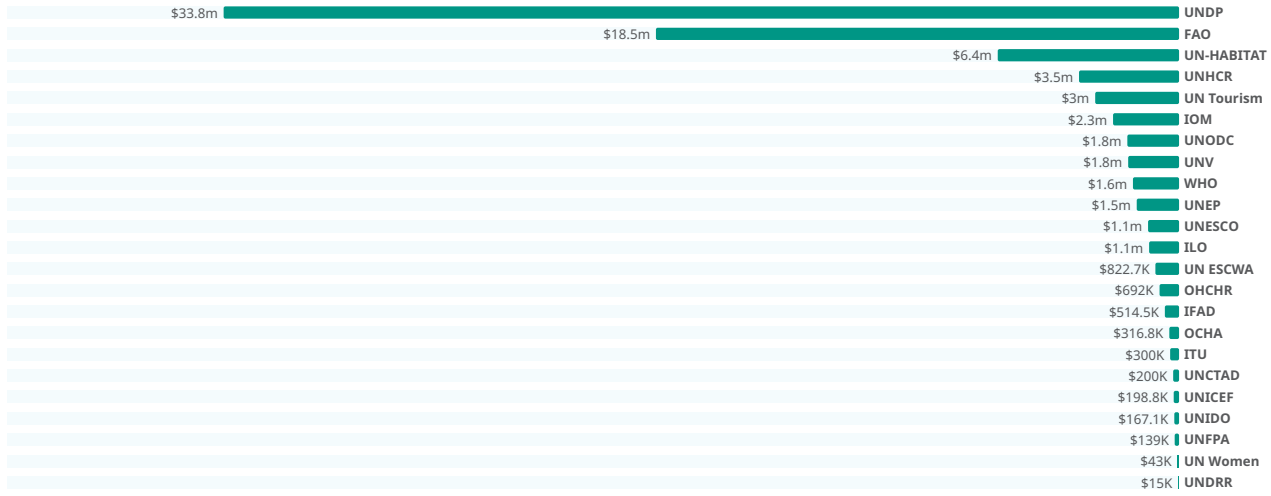


الموارد المطلوبة حسب كيان الأمم المتحدة





الموارد المتاحة حسب كيان الأمم المتحدة



الإنفاق حسب كيان الأمم المتحدة



عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثل عرض الخطوط الحجم النسبي للموارد المساهم بها.

يوضح هذا الشكل البياني كيف يساهم تمويل الأمم المتحدة في عمل مختلف الوكالات والشركاء لدفع



الموارد المتاحة وفق الأولويات الاستراتيجية

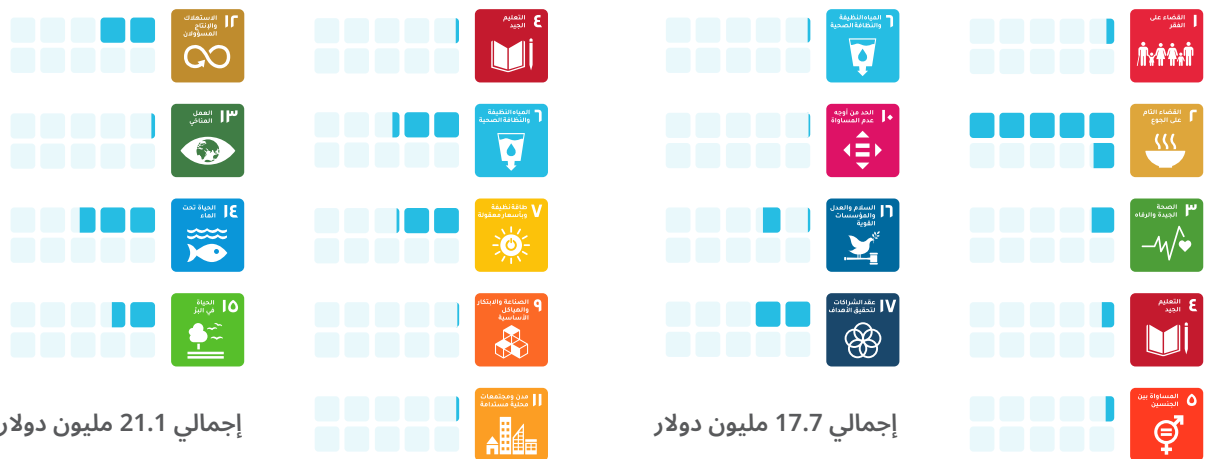


الشكل 9. كيف تساهم الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الموارد المتاحة وفق الأولويات الاستراتيجية

الأولوية الاستراتيجية الثانية «الكوكب»

الأولوية الاستراتيجية الأولى «الإنسان»



الشكل 11. مساهمة الأولوية الاستراتيجية الثانية «الكوكب» في أهداف التنمية المستدامة

الشكل 10. مساهمة الأولوية الاستراتيجية الأولى «الإنسان» في أهداف التنمية المستدامة

الموارد المتاحة وفق الأولويات الاستراتيجية

الأولوية الاستراتيجية الرابعة «السلام والشراكات والقضايا المشتركة»

الأولوية الاستراتيجية الثالثة «الازدهار»



الشكل 13. مساهمة الأولوية الاستراتيجية الرابعة «السلام والشراكات والقضايا المشتركة» في أهداف التنمية المستدامة

الشكل 12. مساهمة الأولوية الاستراتيجية الثالثة «الازدهار» في أهداف التنمية المستدامة



03

تطلعات
عام 2025

تطلعات عام 2025

تهدف إلى تعزيز ممارسات التربية الإيجابية وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم المبكر عالي الجودة، كما سيعزز التعاون مع الشركاء الحكوميين تطوير نتائج ومعايير تعليمية وطنية، لضمان توفير أسس تعليمية قوية لجميع الأطفال. ستدعم الأمم المتحدة أيضاً تنفيذ المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS7)، الذي يوفر بيانات مهمة حول رفاهية الأطفال لدعم السياسات المبنية على الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، يُجرى تحليل وضع الأطفال ذوي الإعاقة لضمان توفير خدمات شاملة وميسرة لجميع الأطفال.

تتولى المملكة رئاسة الدورة 69 للجنة وضع المرأة في الفترة من 10 إلى 21 مارس 2025، بالتزامن مع المراجعة السنوية الثلاثين لبرنامج عمل بكين، حيث تستفيد الأمم المتحدة من دور القيادة الذي تتبناه المملكة لتعزيز خدمات المشورة السياسية ودفع تنفيذ توصيات لجنة وضع المرأة.

تُعطي الأمم المتحدة الأولوية لدعم توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة من خلال تعزيز مبادئ تمكين المرأة ودفع المساواة في التوظيف عبر مختلف القطاعات وستظل زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي على رأس الأولويات، بما في ذلك الدورة الرابعة من برنامج التدريب الداخلي لنوكيا العربية للطالبات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسعى لاستكشاف شراكات استراتيجية مع قادة القطاع الخاص (مثل شركة الاتصالات السعودية) لتعزيز القيادة النسائية في المجال التقني والابتكار.

تعمل الأمم المتحدة على توسيع نطاق الفرص أمام الشباب السعودي للمشاركة في التعاون الدولي من خلال برامج التطوع المنظمة ومبادرات تنمية القيادة، حيث يشارك الجيل الثاني من برنامج المتطوعين الدوليين للأمم المتحدة بعدد 14 امرأة و6 رجال في مشاريع تنمية عالمية مهمة، كما ستدعم الأمم المتحدة مبادرة المملكة «التعليم للكسب»، التي تخلق مسارات لتوظيف الشباب ودمجهم اقتصادياً. علاوة على ذلك، تستضيف المملكة منتدى الشباب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/مجلس التعاون الخليجي، لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنمية الشباب وتعزيز دورهم في وضع السياسات والمبادرات التنموية المستدامة.

تعمل الأمم المتحدة على توسيع دعمها لمبادرات

بينما تواصل المملكة مسيرتها التحولية نحو تحقيق رؤية 2030، تلتزم الأمم المتحدة بتعميق التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين لدفع عجلة التنمية المستدامة، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي. واستناداً إلى إنجازات عام 2024، ستركز أولويات الأمم المتحدة لعام 2025 على توسيع نطاق المبادرات الرئيسية في مختلف القطاعات بما يتماشى مع أولويات الحكومة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNSDCF).

في عام 2025، ستبدأ الأمم المتحدة في الإعداد لوضع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بين الأمم المتحدة والمملكة للفترة القادمة. وسيمثل هذا الإطار خارطة الطريق الاستراتيجية التي توجه عمل الأمم المتحدة في المملكة لما بعد عام 2026، بما يضمن التوافق مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة والتحديات العالمية الناشئة. وسيُعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد من خلال عملية تشاورية شاملة، تشمل أصحاب المصلحة الحكوميين، وقادة القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وسيعزز هذا النهج إطاراً شاملاً وقائماً على الأدلة ومستجيباً لدعم المشهد التنموي المتطور في المملكة. وباعتبار إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الجديد علامة فارقة استراتيجية، فإنه سيساعد في تحديد الأولويات بدقة، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد الفرص لتعميق التعاون المؤثر بين الأمم المتحدة والمملكة. وستضع هذه العملية الأساس لتسريع التنمية المستدامة، وضمان أن تحقق المرحلة التالية من التعاون أقصى قدر من الفعالية والشمولية.

يظل ضمان سلامة وصحة الأطفال أولوية أساسية لعام 2025، حيث يعمل تفعيل الإطار الوطني لسلامة الأطفال عبر الإنترنت على معالجة المخاطر الرقمية الناشئة، في حين سيساهم تطوير الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال في تعزيز الآليات المؤسسية للحماية من العنف والإساءة والإهمال والاستجابة لها، كما سيسهم الحوار الخليجي حول السياسات الصديقة للأسرة في تسهيل إقامة تحالفات بين القطاعين العام والخاص لدعم الأسر العاملة ورفاهية الأطفال. علاوة على ذلك، ستُسهم تحليلات الميزانية الموجهة للأطفال في تعزيز فعالية الإنفاق العام على الخدمات الأطفال الأساسية وفي إطار الاعتراف بالدور الأساسي لتنمية الطفولة المبكرة، ستنفذ الأمم المتحدة حملات وطنية

والقروية والإسكان إلى مركز ابتكار يعمل على تطوير حلول تخطيط حضري متطورة واختبارها وستُكمل هذه المبادرات استوديو التصميم العمراني الذي سيحفز الحكمة المبنية على البيانات والتخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي.

ستنظم الأمم المتحدة أيضًا سلسلة من الدورات التدريبية حول النهج القائم على حقوق الإنسان على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف المهنيين العاملين في السياسات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية لكبار السن، حيث تساهم هذه الجهود في تعزيز السياسات التنموية الاجتماعية الشاملة والقائمة على الحقوق في جميع أنحاء المنطقة.

تتوسع مبادرة جودة الحياة لتشمل 100 مدينة في 40 دولة، ولكن تشغل البلديات السعودية النطاق الأكبر منها وتقدم رؤى مستندة إلى البيانات لتحسين التخطيط الحضري مع التركيز على السياسات الصديقة للشباب والتخطيط الحضري المستجيب للنوع الاجتماعي والبنية التحتية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

تؤكد أولويات الأمم المتحدة لعام 2025 التزامها بالمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتمكين القدرات المؤسسية في المملكة وستواصل الأمم المتحدة دعم تطلعات رؤية المملكة 2030 من خلال تعميق الشراكات متعددة القطاعات وتوسيع نطاق البرامج الناجحة ودمج الحلول المبتكرة فضلًا عن الدعوة إلى ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

الأعمال الزراعية ذات القيمة المضافة، لا سيما في مجالات إدارة مشاتل الفاكهة ومعالجة منتجات العسل/ النحل وتقنيات الحد من فقدان المحاصيل بعد الحصاد (مثل التجفيف الشمسي وحلول التخزين البارد) وتفتح خطوة توسعة إنتاج الأعشاب البحرية كمشروع زراعي بحري مستدام آفاقًا جديدة لتنويع الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تُعزز الجهود في مجال السياحة الزراعية وتساهم في وضع معايير جودة لزراعة الورد، مما يعود بالفائدة على المزارعين الصغار وتسهم الجولات الدراسية الإقليمية لموظفي وزارة البيئة والمياه والزراعة والريف والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر في تعزيز استدامة الزراعة والابتكار.

بناءً على التقدم البيئي الذي تحقق في عام 2024، تدعم الأمم المتحدة توسيع استخدام تقنيات إدارة الأراضي والغابات المستدامة بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر وتُجرى تقييمات للأثر لتقييم فعالية التقنيات البيئية التي أدخلت حديثًا، مما يساعد في توجيه سياسات إدارة الموارد الطبيعية المستدامة بما يتماشى مع المبادرة السعودية الخضراء.

تدعم الأمم المتحدة تعزيز الأطر القانونية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع الترويج للتوافق مع معايير التصنيف الدولية (IC-TiP) وتعزيز أنظمة المراقبة والتقييم لحالات الاتجار، كما ستركز جهودها على تحسين خدمات دعم الضحايا، بما في ذلك المساعدة القانونية والملاجئ وبرامج إعادة الإدماج.

تعزز المملكة في الوقت ذاته حقوق العمال من خلال الدخول في شراكة مستهدفة مع الأمم المتحدة تتضمن برامج تدريبية للحد من عمل الأطفال ومبادرات توعية تشمل التعليم والإعلام والفنون، كما يساهم تصديق المملكة على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية (رقم 187) في تعزيز إجراءات الحماية في أماكن العمل.

تبدأ تجربة المنهجية الوطنية للتخطيط الحضري في منطقة واحدة على الأقل، لتوفير رؤى لتطبيقها على نطاق أوسع في جميع أنحاء المملكة وتنتهي هيكلية السياسة الحضرية الوطنية مع دمج مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والاستدامة وسيستمر العمل على قانون التخطيط المكاني، مما يخلق إطارًا متماسكًا للنمو الحضري المستدام. سيتحول المختبر الحضري الذي أسس داخل وزارة الشؤون البلدية

الملاحق

الملحق 1: نظرة عامة على النتائج والمخرجات

أدناه مزيدًا من التفاصيل حول الإطار بما في ذلك المستوى المتعلق بالمخرجات المرتبطة بالنتائج الأربعة على النحو الموضح في إطار النتائج.

يقدم إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة «تحليل شجري للمشكلات» كوسيلة لتصوير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030. يعرض الجدول

إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2022-2026: نظرة عامة على النتائج والمخرجات

بيان نتيجة الإطار	1	تمكين جميع الأشخاص على نطاق أوسع لتحقيق إمكاناتهم في كرامة وعدالة ومساواة في بيئة صحية.
المخرجات	1.1	تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والحماية الأساسية للجميع، استنادًا إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإدماج الفئات الأكثر ضعفًا.
المخرجات	1.2	تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات الحماية مع التركيز على قدرة المؤسسات الحكومية والتعاون بين القطاعات.
المخرجات	1.3	زيادة المعرفة والمهارات لدى السكان، وخاصة النساء والفتيات وأكثر الفئات ضعفًا، لتمكينهن من المشاركة في سوق العمل والمشاركة المدنية واتخاذ القرارات.
المخرجات	1.4	تطوير القطاع الزراعي الريفي على نحو مستدام من أجل زيادة الإنتاج وإضافة قيمة وخلق فرص العمل.
بيان نتيجة الإطار	2	توفير حماية أفضل للبيئة من التدهور من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإدارة مواردها الطبيعية على نحو يسمح باستدامتها واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ.
المخرجات	2.1	تعزيز نظام إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (المياه والغابات والبحار) لحمايتها والحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي في المملكة.
المخرجات	2.2	زيادة المعرفة والوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي بين جميع الأفراد في المملكة.
بيان نتيجة الإطار	3	زيادة الفرص المتاحة لجميع البشر للاستمتاع بحياة مزدهرة وملهمة.
المخرجات	3.1	تعزيز الأطر السياسية والقانونية في قطاع العمل لحماية حقوق العمال ودعم فرص العمل العادلة.
المخرجات	3.2	تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لحماية التراث الثقافي والطبيعي وتعزيز التحضر المستدام مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة.
المخرجات	3.3	تحسين القدرات المؤسسية للحكومة والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص لضمان تمكين المرأة اقتصاديًا (بما في ذلك الوقاية من العنف والتحرش والتمييز في مكان العمل).
بيان نتيجة الإطار	4	تعزيز المجتمع السلمي والعاقل والشامل بصورة كافية وتوفير الوسائل اللازمة لتنفيذ أجندة 2030.
المخرجات	4.1	تطوير جمع البيانات الموثوقة وتوفرها ونشرها وتعزيز الشفافية وفقًا للمعايير الدولية لدعم اتخاذ القرارات والسياسات المبنية على الأدلة.
المخرجات	4.2	تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على جميع المستويات لزيادة المساءلة والشفافية والموثوقية تجاه الشعب السعودي، وخاصة الفئات الضعيفة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والرشوة، وتعزيز بيئة من النزاهة والحكم الرشيد المسؤول.
المخرجات	4.3	تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية والشراكات متعددة الأطراف لتحسين الخدمات والحوار الاجتماعي لتعزيز مجتمع سلمي وعاقل وشامل للجميع.

للإطار السابق، مؤكدة وجود «مسار تغيير» واضح بين المخرجات الفرعية وتحقيق النتائج على مستوى النتيجة.

توفر المصفوفة أدناه نظرة مفصلة عن العلاقة بين النتائج والمخرجات وكذلك المخرجات الفرعية كامتداد

الأشخاص



النتيجة 1

تمكين جميع البشر على نطاق أوسع لتحقيق إمكاناتهم في كرامة وعدالة ومساواة في بيئة صحية.

المخرج 1.1

تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والحماية الأساسية للجميع، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإدماج الفئات الأكثر ضعفاً.

المخرجات الفرعية

- المراجعة الدورية الشاملة
- الخدمات الصحية الأساسية
- حماية الطفل
- الحماية الاجتماعية

المخرج 1.2

تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات الحماية مع التركيز على قدرة المؤسسات الحكومية والتعاون بين القطاعات.

المخرجات الفرعية

- تحسين جودة الخدمات الصحية
- زيادة التغطية في مجال تنمية الطفولة المبكرة

المخرج 1.3

زيادة المعرفة والمهارات لدى السكان، وخاصة النساء والفتيات وأكثر الفئات ضعفاً، لتمكينهم من المشاركة في سوق العمل والمشاركة المدنية واتخاذ القرارات.

المخرجات الفرعية

- توفير معلمين مؤهلين ومدربين تدريباً جيداً
- مواد حقوق الموارد البشرية والدراسات ذات صلة
- المواد الدراسية وأبحاث ثقافة حقوق الإنسان
- مجموعة أدوات تدريبية للمشاركين الوطنيين لرفع الوعي حول التمييز الأكثر إلحاحاً
- تطوير المهارات من أجل حوكمة ماهرة
- تطبيق المشاركة المجتمعية والشبابية في التنمية المستدامة

المخرج 1.4

تطوير القطاع الزراعي الريفي على نحو مستدام من أجل زيادة الإنتاج وإضافة قيمة وخلق فرص العمل.

المخرجات الفرعية

- ممارسات تكنولوجية مبتكرة في الإنتاج الزراعي
- تعزيز المشاريع الزراعية

الكوكب



النتيجة 2

توفير حماية أفضل للبيئة من التدهور من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإدارة مواردها الطبيعية على نحو يسمح باستخدامها واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ.

المخرج 2.1

تعزيز نظام إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (المياه والغابات والبحار) وحمايتها والحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي في المملكة.

المخرجات الفرعية

- إدارة مستدامة للنظم البيئية
- حفظ التنوع الحيوي الشامل
- السياسات واللوائح البيئية
- التقنيات المبتكرة للبيانات الوطنية

المخرج 2.2

زيادة المعرفة والوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي بين جميع الأفراد في المملكة.

المخرجات الفرعية

- الشراكات التعليمية في مجال التشجير
- العمل الوطني في إدارة المواد الكيميائية والنفايات

الازدهار



النتيجة 3

زيادة الفرص المتاحة لجميع البشر للاستمتاع بحياة مزدهرة وملهمة.

المخرج 3.1

تعزيز الأطر السياسية والقانونية في قطاع العمل لحماية حقوق العمال ودعم فرص العمل العادلة وهجرة العمال الأكثر أماناً

المخرجات الفرعية

- آليات مكافحة الاتجار بالأشخاص
- تطبيق معايير العمل الدولية من خلال بناء القدرات
- تنفيذ سياسة عمل الأطفال
- السلامة والصحة المهنية - معايير العمل الدولية
- التنمية التعاونية في المملكة
- التحليل والتحول الرقمي للعمالة الانتاجية

المخرج 3.2

تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لحماية التراث الثقافي والطبيعي وتعزيز التحضر المستدام مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة.

المخرجات الفرعية

- الابتكار وزيادة الأعمال وتمكين الاقتصاد
- الابتكار وزيادة الأعمال في الصناعات الثقافية والإبداعية
- التحول الحضري والإسكان
- النظم البلدية لحدود التجمعات السكنية وتقديم الخدمات
- إعادة هيكلة إطار التخطيط في المملكة

المخرج 3.3

تحسين القدرات المؤسسية للحكومة والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص لضمان تمكين المرأة اقتصادياً (بما في ذلك الوقاية من العنف والتحرش والتمييز في مكان العمل).

المخرجات الفرعية

- اعتماد مؤشر الجودة العالمية للحياة
- تطوير الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية للرياض
- استوديو التصميم العمري
- وصول النساء إلى فرص عمل عادلة
- مشاركة ميادئ تمكين المرأة
- رسم خريطة للصناعات الإبداعية
- السلع والخدمات الإبداعية

السلام والشراكة



النتيجة 4

تعزيز المجتمع السلمي والعدل والشامل بصورة كافية وتوفير الوسائل اللازمة لتنفيذ أجندة 2030.

المخرج 4.1

تطوير جمع البيانات الموثوقة وتوفيرها ونشرها وتعزيز الشفافية وفقاً للمعايير الدولية لدعم اتخاذ القرارات والسياسات المبنية على الأدلة.

المخرجات الفرعية

- بيانات حقوق الإنسان الموثوقة - وفقاً للمعايير الدولية
- القدرة على نظام معلومات سوق العمل الفعّال
- دعم الهيئة العامة للإحصاء - بيانات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفل
- القدرة على جمع البيانات المفصلة حسب الجنس

المخرج 4.2

تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على جميع المستويات لزيادة المساءلة والشفافية والموثوقية تجاه شعب السعودية، وخاصة الفئات الضعيفة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والرشوة، وتعزيز بيئة من النزاهة والحكم الرشيد المسؤول.

المخرجات الفرعية

- التميز في القطاع العام - التحول الرقمي
- إدارة الهجرة والحدود
- تنفيذ التقرير حول الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة
- دعم تطوير السياسات المحسنة وتنفيذها في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- تطوير قدرات موظفي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والرصد والتقييم

المخرج 4.3

تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية والشراكات متعددة الأطراف لتحسين الخدمات والحوار الاجتماعي لتعزيز مجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع.

المخرجات الفرعية

- الاستعداد للطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث
- تعزيز قدرة أصحاب المصلحة - تعزيز الخدمات الشاملة والحوار الاجتماعي
- المعرفة العالمية لحقوق الإنسان في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
- دعم الشركات الكبرى في أداء واجبها في حقوق الإنسان لتعزيز احترامها لهذه الحقوق
- إلام موظفي وأعضاء مجلس إدارة اللجنة السعودية لحقوق الإنسان بالمعايير الدولية لها
- إنشاء مؤسسات الحوار الاجتماعي

